



جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي -
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



السياسة الأمنية الأوروبية تجاه اللاجئين

2016-2010

مذكرة تخرج ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في

العلوم السياسية - تخصص: نظم سياسية مقارنة و حكم راشد

إشراف الأستاذ:

جراية الصادق

إعداد الطالب:

عباد عبد الهادي

اللجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
أ. عبد الحميد فرج	أستاذ مساعد صنف أ-	رئيساً
أ. جراية الصادق	أستاذ مساعد صنف أ-	مشرفاً
أ. دحة سليم	أستاذ مساعد صنف أ-	مناقشاً

السنة الجامعية: 2017/2016



جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي -
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



السياسة الأمنية الأوروبية تجاه اللاجئين

2016-2010

مذكرة تخرج ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في

العلوم السياسية - تخصص: نظم سياسية مقارنة و حكم راشد

إشراف الأستاذ:

جراية الصادق

إعداد الطالب:

عباد عبد الهادي

اللجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
أ. عبد الحميد فرج	أستاذ مساعد صنف أ-	رئيساً
أ. جراية الصادق	أستاذ مساعد صنف أ-	مشرفاً
أ. دحة سليم	أستاذ مساعد صنف أ-	مناقشاً

السنة الجامعية: 2017/2016

شكر وتقدير

أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذي ومؤطري

الأستاذ: الصادق جراية الذي لم يدخر جهدا في سبيل

توجيهي أثناء بحثي هذا

كما أتوجه بخالص الشكر إلى اللجنة المناقشة المكونة من

الأستاذ عبد الحميد فرج رئيسا

والأستاذ دحة سليم مناقشا

إلى كافة أساتذة قسم العلوم السياسية

بجامعة حماة لخضر - الوادي - على ما قدموه لنا طيلة فترة

تكويننا

إهداء

إلى الوالدين العزيزين حفظهم الله

وزوجتي

وأبنائي

مقدمة

شهدت أوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية موجة من اللاجئين لم يسبق لها مثيل، وكان لهذه الأحداث الأثر البالغ في تغيير كثير من السياسات الأوروبية على مختلف الأصعدة وخاصة الأمنية منها. فالنزاعات الداخلية في كل من سوريا والعراق وما خلفته تلك الوقائع على الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي والاقتصادي على المنطقة، زادت في تفاقم أزمة اللاجئين. مع الحالة الاقتصادية والأمنية لدول افريقيا جنوب الصحراء التي ادت الى نزوح الالاف من اللاجئين وانتقالهم نحو الدول الأوروبية خاصة دول الطوق والعبور كإيطاليا واليونان طالبين الحماية والأمان مواجهين ما يعترض طريقهم من مخاطر وصعوبات و مشاق كبيرة تهدد حياتهم. قصد الحصول على العيش اللائق لهم. وهذا ما جعل أوروبا الوجهة الاولى المفضلة للاجئين لتستقبل القارة أعدادا كبيرة، على الرغم من الاجراءات الشديدة التي تتخذ بها في مسائل اللجوء والهجرة. وهو ما أثر على السياسة الأوروبية الأمنية تجاه اللجوء وحملها أعباء وضغوطا لأجل السيطرة على الأزمة وتجاوزها بما يخدم المصالح الأوروبية.

أهمية الدراسة

لهذه الدراسة أهمية كبيرة، نظرا لكون الظاهرة بالغة الحساسية حيث أصبحت ضمن القضايا الاساسية التي تشغل صناع القرار ومراكز البحث في العالم وبالأخص أوروبا التي أضحت في مقدمة المشهد السياسي الدولي. ومنه تتجلى أهداف هذه الدراسة في محاولة فهم وتفسير السياسة الأمنية الأوروبية المشتركة تجاه قضية اللاجئين خاصة بعد 2010 والآثار المترتبة عليها سواء على الصعيدين الداخلي أو الخارجي على حد سواء.

الأهمية العلمية: تبرز الأهمية العلمية لهذه الدراسة في كونها تحاول فهم السياسة والعوامل المحركة لها سواء كانت عوامل خارجية إقليمية أو عوامل داخلية محلية، و تحاول أن تبرز السياسة الأمنية التي تتشكل ملامحها جراء التدفق الكبير للاجئين نحو أوروبا. كما تحاول الدراسة الوقوف على بعض الدراسات والأبحاث الاكاديمية التي تناولت الموضوع وأبرزت الإستراتيجية الأوروبية في مواجهة المشاكل المترتبة عنها.

الأهمية العملية: تعتبر مشكلة اللاجئين من المشاكل البارزة على الساحة الدولية مما يؤكد على أهمية الدراسة بشكل كبير، نظرا لما ستقدمه من سرد وتحليل للسياسات المتخذة لحل المشاكل المتعلقة باللاجئين وكذلك فهم الموقف الذي تحاول الدول الأوروبية إظهاره للعالم و حقيقة تعاملها

مع تلك القضية, ونحاول من خلال الدراسة إبراز النتائج التي من المحتمل ظهورها نتيجة لتلك السياسات المتبعة .

أسباب اختيار الموضوع

الأسباب الموضوعية: مسألة اللاجئين تثير عدة قضايا و مواضيع تستلزم الدراسة والتحليل العلمي والموضوعي، والتي تتعلق بشأن تكيف اللاجئين مع الأوضاع الجديدة والتغير في أسلوب الحياة والقيم والمعايير والعلاقات الاجتماعية وكذلك لكون ازمة اللجوء تعتبر من بين التحديات الأمنية المشتركة في اوروبا، بالإضافة إلى اعتبار هذه القضية من بين أهم القضايا الاساسية بين الإتحاد الأوروبي مما يجعل لهذا الدراسة أولوية في السياسة الأمنية لهذه الدول ومن هذه النقطة يظهر مبرر آخر وهو المرتبط بمحاولة معرفة العلاقة المتشابكة مع قضية اللاجئين والسياسة الأمنية في أوروبا.

الأسباب الذاتية: بالإضافة إلى الأسباب العلمية والموضوعية هناك دوافع ذاتية ترتبط بالباحث فبالنسبة لنا إن من أبرز الأسباب التي دفعتنا إلى الخوض في هذا الموضوع كونه يصب ضمن المواضيع التي تعنى باهتمام ذاتي، نظرا للضجة الإعلامية حول قضية اللاجئين وكذلك لاهتمام الرأي العام بهذه القضية و الازمة الانسانية التي خلفتها.

أدبيات الدراسة

لابد من الإشارة بداية إلى الدراسات السابقة والتي ستساعد على فهم ما سيتم تناوله داخل البحث ويمكن ان نذكر منها:

-دراسة الطالبتين "زهيرة بوراس" و"مروى جغبو" في المذكرة المكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية بجامعة تبسة التي كانت بعنوان "تداعيات أزمة اللاجئين السوريين على الأمن الأوروبي" وكانت الإشكالية: كيف أثرت الاستجابات الأوروبية تجاه أزمة اللاجئين السوريين على الاستقرار الأمني الأوروبي؟ أما بالنسبة للنتائج المتوصل اليها في هذه الدراسة فنلخصها في أن الاستجابة الأوروبية مرحبة بتوافد اللاجئين السوريين بتوفير الأمن والحماية وأوضاع معيشية جيدة واستمرارية تدفق اللاجئين السوريين نحو الدول الأوروبية يهدد أمن أوروبا واستقرارها و يؤثر على مواقفها تجاه الأزمة السورية.

أما بالنسبة للدراسة الثانية فكانت الدراسة المنشورة للباحثة "ياسمين أيمن محمد عبدالله " بعنوان: السياسة الألمانية تجاه قضية اللاجئين " دراسة حالة اللاجئين السوريين " 2011 - 2016 في المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية. وانطلقت هذه الدراسة من إشكالية: " كيف تشكلت السياسة الألمانية تجاه قضية اللاجئين السوريين وما هي تبعات تلك السياسة ؟ وتوصلت هذه الدراسة إلى النتيجة التالية: تشكلت السياسة الألمانية تجاه اللاجئين وبعد أن اتبعت سياسة الباب المفتوح اتجهت لعقد اتفاقيات مع دول الاتحاد الأوروبي وتركيا لمنع تدفق مزيدا من اللاجئين السوريين إلى الدول الأوروبية وهذا يزيد التأكيد على أن الطابع الواقعي أو المدرسة الواقعية هي الحاكم الرئيسي في العلاقات الدولية بينما البعد القيمي الأخلاقي قلما يظهر في سياسات الدول تجاه أى قضية.

إشكالية الدراسة

تدور إشكالية الدراسة في البحث حول مضامين السياسة الأمنية الأوروبية حول اللاجئين ومدى نجاعتها وفق الصيغة التالية :
ما طبيعة السياسة الأمنية الأوروبية تجاه اللاجئين؟

الفرضيات

من خلال محاولتنا الإجابة عن الاشكالية السابقة نضع مجموعة من الفرضيات التي نستعين بها في عملية التحليل:

- 1- أدت السياسة الأمنية الأوروبية تجاه اللاجئين إلى زيادة التأييد الشعبي لأحزاب اليمين المتطرف.
- 2- غلب على السياسة الأمنية الأوروبية الطرح الواقعي في معالجة قضية اللاجئين.
- 3- السياسة الأمنية الأوروبية تجاه اللاجئين تنتهك حقوق الإنسان.

المناهج المتبعة

هناك العديد من المناهج التي يمكن ان تساعدنا في هذه الدراسة ونلخصها في التالي:

المنهج الوصفي التحليلي: الذي يعد أكثر المناهج شيوعا واستعمالا في العلوم السياسية، ويستخدم بغية التعرف على حيثيات وجوانب الظاهرة وموضوع الدراسة والتحليل.

المنهج التاريخي: يفيد في دراسة الظواهر ضمن إطارها الزمني والتطورات التي لحقت بها والقصد من استخدامنا المنهج التاريخي هو القدرة التفسيرية التي يزودنا بها، وبصيغة أخرى إدخاله الظروف المحيطة لميلاد الظاهرة أو تعزيزها أو وصفها في تفسير ذلك، كما لا يكتفي هذا المنهج بسرد الوقائع لكنه يقدم تصورا للظروف والمحيط الذي يحكم في ميلاد الظواهر، وهو يستهدف التعميم بعد استخلاص العلاقات الموجودة بين ظاهرة وحادثة ما، ومن خلال هذا المنهج نحاول رصد أهم الظروف والأسباب التي أدت إلى طرح ازمة اللاجئين في السياسة الأمنية الأوروبية.

حدود الدراسة:

تتطلب العملية التحليلية لموضوع الدراسة، وضع الدراسة ذاتها في سياق زمني ومكاني محدد.

الإطار الزمني للدراسة:

تعالج هذه الدراسة السياسة الأمنية الأوروبية تجاه اللاجئين في الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2016 .

الإطار المكاني للدراسة:

الحدود المكانية التي تختص بها هذه الدراسة هي أوروبا كونها الاكثر بروزا في تداعيات أزمة اللاجئين .

تقسيم الدراسة

لقد قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية، الفصل الأول وهو عبارة عن الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة، و تناولنا في المبحث الأول منه الإطار النظري للأمن عبر ثلاثة مطالب، المطلب الأول تناولنا فيه مفهوم الأمن والمفاهيم ذات الصلة، والمطلب الثاني يتعلق بالمقاربة النظرية التقليدية للأمن، أما المطلب الثالث تناولنا فيه المقاربة النظرية الحديثة للأمن. وفي المبحث الثاني وقفنا على اللجوء والمفاهيم ذات الصلة بما يشمل مفهوم اللاجئين في المطلب الأول، والمطلب الثاني اللجوء وأسبابه في المواثيق الدولية.

الفصل الثاني بعنوان توجهات السياسة الأمنية الأوروبية تجاه اللاجئين، قمنا بتقسيم دراسة هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، تناولنا في الأول السياسة الأوروبية المشتركة عبر الوقوف على كل من خلفية وأهداف السياسة الأمنية الأوروبية تجاه اللاجئين في المطلب الأول، وفي المطلب الثاني

الآليات التنظيمية للسياسة الأمنية الأوروبية تجاه اللاجئين، والمبحث الثاني تطرقنا فيه إلى أمنة اللجوء في الخطاب الأمني الأوروبي، فالمطلب الأول تناولنا فيه أبعاد السياسة الأمنية الأوروبية تجاه اللاجئين، والمطلب الثاني الاستراتيجية الأوروبية لمواجهة أزمة اللاجئين، والمطلب الثالث تم التطرق فيه للاجئين كتهديد في السياسة الأمنية الأوروبية. والمبحث الثالث تطرقنا فيه إلى مواقف الدول الأوروبية من أزمة اللاجئين بالوقوف في المطلب الأول على محددات تعامل الدول الأوروبية مع أزمة اللاجئين. والمطلب الثاني تناولنا سياسة الاستقبال والتعامل مع الأزمة والمطلب الثالث تناولنا فيه سياسة رفض استقبال اللاجئين.

الفصل الثالث، تحت عنوان تقييم السياسة الأمنية الأوروبية تجاه اللاجئين، وتم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول تطرقنا فيه إلى الانعكاسات السياسية والقانونية للسياسة الأمنية الأوروبية تجاه اللاجئين من خلال مطلبين فتناولنا في المطلب الأول الآثار السياسية والقانونية للسياسة الأمنية الأوروبية تجاه اللاجئين وفي المطلب الثاني تطرقنا إلى الإرهاب الدولي والسياسة الأمنية الأوروبية تجاه اللاجئين، أما البحث الثاني فقد خصص الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للسياسة الأمنية الأوروبية تجاه اللاجئين من خلال التطرق في المطالب الأول إلى الآثار الاقتصادية للسياسة الأمنية الأوروبية تجاه اللاجئين، وفي المطلب الثاني تناولنا الآثار الاجتماعية والديموغرافية للسياسة الأمنية الأوروبية تجاه اللاجئين، والمطلب الثالث تطرقنا إلى الآثار الثقافية للسياسة الأمنية الأوروبية تجاه اللاجئين ، ثم في الأخير الخاتمة.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

المبحث الأول: الاطار النظري للأمن

لقد زاد الاهتمام العلمي والأكاديمي بدراسة ظاهرة اللجوء وتأثيرها على الأمن والليدان يشكلان أهم المفاهيم المتداولة في الوقت الراهن، وهو ما دفع لمحاولة سد الفجوة والنقص التفسيري والدقيق لهذه الظاهرة، ويمكن القول بأنه من الصعب التركيز على مقارنة واحدة مفسرة للجوء طالما أن آليات تنفيذها معقدة أو نموذج شامل وحيد قادر على تفسير أسباب اللجوء وتأثيره على الدول المستقبلية، فالإسهامات المقدمة في هذا المجال تمثل نظريات ونماذج جزئية تقترب من هذه الظواهر من اتجاهات مختلفة.

المطلب الاول: الأمن والمفاهيم ذات الصلة

01- مفهوم الأمن :

تعددت معاني الأمن في اللغة فقد جاء في القاموس المحيط للفيروز ابادي من "الأمان" و"الأمانة"، ويقول الشخص أمنت فأنا آمن، وأمنت غيري أي ضمننتها ضد الخوف. وأصل الأمن في اللغة "طمأنينة النفس و زوال الخوف"¹، ولا يكون الإنسان آمنة حتى يستقر الأمن في قلبه . فكلمة الأمن ككلمة السلم أو السلام من الكلمات المتداولة في العلاقات الدولية وهي تفتقد إلى تعريف قاطع يمكن الرجوع إليه، و الأمن يقصد به في العادة "أمن الدولة" فهو يرتبط بفكرة السلطة التي تتدخل لتنظيم المجتمع حتى يتوافر للمواطن أمنه².

أما في الاصطلاح يعد مفهوم الأمن من اصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي لأنه مفهوم نسبي ومركب ومتغير وهذا لعدة اعتبارات . أولها طبيعة الظاهرة الأمنية فهي ظاهرة غامضة و معقدة يدخل ضمنها طبيعة التهديد الأمني والآلية الأمنية المعتمدة لمواجهة هذا التهديد وأهم ما في ذلك الفاعل الأمني حيث عرفت الظاهرة الأمنية تطورات بتطور تلك العناصر بناء على التحولات الدولية ، إلى جانب ذلك تدخل اعتبارات أخرى من ضمنها طبيعة المقاربات الأمنية المعتمدة في دراسة الأمن من قبل الأكاديمي ومستوى التحليل المعتمد (الدولة، المجتمع، النظام الدولي، الفرد) إضافة إلى تداخله مع بعض المفاهيم، نتيجة لذلك نجد غياب الإجماع بين

¹ مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز ابادي، اشراف محمد يعقوب العرقسوسي، القاموس المحيط ، بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط8، 2005، ص 1176 .

² صليحة كباي، "الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي والحديث" مجلة العلوم الانسانية، جامعة قسنطينة 3، كلية العلوم السياسية ، عدد 38 ، ديسمبر 2012، ص 230 .

الدارسين والباحثين حول معناه. وهو ما أشار إليه الأستاذ باري بوزان في قوله: (إنه مفهوم معقد وينبغي لتعريفه الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل بدءا بالسياق السياسي للمفهوم، ومرورا بالأبعاد المختلفة له، والانتهاه بالغموض والاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية).¹ وعرف "ارنولد وولفرز" Arnold Wolfers منذ 1950 الأمن على (أنه وجهة النظر الموضوعية، عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة اما وجهة النظر الذاتية فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم المركزية للخطر).² وذهب "كوفمان" Kaufman إلى أن أغلب وجهات النظر حول مفهوم الأمن تلتقي في جوهرها عند قاسم مشترك وهو إدراكها أن الأمن وإن دل على شيء فإنما يدل عموما على الخوف، ويدعم "جوزيف ناي" ذلك بقوله: (الأمن لا يعني بالمحصلة إلا الشعور بغياب التهديد أو الخطر) ويعرفه "باري بوزان" Barry Bazan بـ(أنه استمرار الحرية من أي تهديد).³

من خلال ما سبق يمكن ان نميز بين نوعين من التعاريف، الأولى تقليدية والثانية حديثة فالتعاريف التقليدية تعكس مفهوم الأمن في معناه الضيق والتصورات التقليدية له و التي برزت أثناء ممارسات السياسة الدولية بعد الحرب العالمية الأولى، حيث تم ربط مفهوم الأمن بالدولة كفاعل أساسي في العلاقات الدولية، الذي يشير إلى حماية وسلامة الدولة من الأخطار والتهديدات الخارجية ذات الطبيعة السياسية، الدبلوماسية، والعسكرية التي تؤثر على الدولة تأثيرا ماديا يمس كيائها السياسي والقانوني ووحدتها الترابية. وتتجلى أكثر في كتابات مفكري الطرح الواقعي في العلاقات الدولية.

أما التعاريف الحديثة، فقد ارتبطت بالتحولات والتطورات الدولية الجديدة التي مست مستويات عديدة في السياسة العالمية خلال فترة ما بعد الحرب الباردة. لتوسع من مضامينه ومصادره.⁴ سواء على مستوى الفواعل الأمنية الدول، الفرد، المجتمع أو التهديدات الأمنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية. وتتوع في السياسات الأمنية لمواجهة تلك التهديدات العسكرية والاقتصادية والتعاون والشراكة والتنسيق.

¹ - سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته"، المجلة العربية للعلوم السياسية، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 19، 2008، ص 10.

² - عبد النور بن عنتر، "تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 160، أبريل 2005 ص 56.

³ - صليحة كباي، "مرجع سابق، ص 231.

⁴ - تباي وهبية، الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف لاطلسي، دراسة حالة: ظاهرة الارهاب، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة مولود معمري تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص دراسات متوسطة و مغاربية، الأمن والتعاون، 2014) ص 22.

02- المفاهيم ذات الصلة

أ- مفهوم السياسة الأمنية:

إن التحولات التي شهدتها الفترة الجديدة على مستوى المفاهيم و الفواعل. والتي مست أيضا بنية النظام الدولي، وظهور متغيرات جديدة و تحولات على مستوى التهديدات والمخاطر فبعد أن كانت تهديدات ومخاطر عسكرية متبادلة الأطراف أصبحت تهديدات غير عسكرية وتمس بالأمن الوطني والدولي، وهو ما فرض على الوحدات السياسية سواء بشكل انفرادي أو بشكل جماعي وضع سياسات أمنية حول كيفية التعامل معها¹.

يعتقد الكثيرون أن السياسة الأمنية تمثل سياسة دفاعية فقط، لكنها تسعى لاستغلال الفرص المتاحة من أجل تحسين الوضع الأمني بصورة دائمة. ونظرا للتحولات التي مست مفهوم الأمن في الدراسات السياسية في فترة ما بعد الحرب الباردة فإن ذلك أثر بدوره على مفهوم السياسة الأمنية على أساس أن مفهوم السياسة الأمنية يقوم على مفهوم الأمن. ولأن المفهوم العسكري للأمن طغى على واقع الدراسات السياسية لفترة من الزمن، فكان من الضروري أن تتبنى السياسة الأمنية مفهوما قائما على أساس أمن الدول وحدودها، وبالتالي فالمفهوم العسكري للسياسة الأمنية يقوم على وضع برامج ومخططات وسياسات تضمن أمن الدولة من أي أخطار خارجية تحدث بها، إلا أن التحولات التي مست مفهوم الأمن بالانتقال إلى الاهتمامات بأمن الفرد بعد الحرب الباردة، طرح مفاهيم جديدة للسياسة الأمنية قائمة على أساس أمن الإنسان،² وبالتالي فالسياسة الأمنية يقصد بها (عريضة تضم سياسات مختلفة للمساعدة والتعاون العسكري وتشديد أكثر على الدبلوماسية كأداة بناء الثقة وتحسين التفاعلات الدولية والقدرة على المساهمة في التوسع المثمر للبرنامج الأمني)³.

ومن جانب آخر يرى بعض الباحثين بأنه لا يجب على الدول أن تضع سياسات أمنية تعترض توجهات السكان، إذ من الواجب أن تعتمد هذه الدول على توجهات السكان والأفراد القابلة للتغير بالقدر الذي تستدعيه الأوضاع الأمنية، ويجب على الوحدات السياسية للنظام الدولي

¹ قريب بلال ، السياسة الأمنية للاتحاد الاوروي من منظور اقطابه : التحديات والرهنات (جامعة الحاج لخضر باتنة : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، فرع دبلوماسية وعلاقات الدولية 2010-2011) ، ص 42.

² خديجة بتقة ، السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية ، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة محمد خيضر بسكرة : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية وإستراتيجية ، 2013/ 2014) ، ص 15.

³ المرجع السابق ، نفس الصفحة.

الاستمرار في إجراء تغييرات على سياساتها الأمنية كلما تطلب الوضع ذلك، فالتكيف مع البيئة الخارجية المتغيرة شيء ضروري لضمان سياسة أمنية فعالة، كما أن التغييرات التي تمس أي سياسة أمنية لدولة ما عندما تكون في الصالح العام يسهل قبولها بشكل ديمقراطي.¹ بينما يعتقد فريق آخر من الباحثين بأن تحديد مفهوم للسياسة الأمنية يعود لعدة منطلقات، فلكل دولة سياستها الأمنية الخاصة والنتيجة عن معتقداتها وبنيتها الاجتماعية وعقيدتها الخاصة، وفي هذا الإطار قد تتبنى بعض الدول تعاريف ضيقة للسياسة الأمنية قد تنحصر إلى حد اعتبارها سياسة دفاعية في جوهرها، وبالمقابل قد تتبنى دول أخرى تعاريف شاملة تشمل كافة القضايا الأمنية. وللسياسة الأمنية شقان أحدهما داخلي والآخر خارجي:²

1 - الشق الداخلي للسياسة الأمنية: يتضح من خلال وضع قوة دفاع مدني والتركيز على الوسائل العسكرية لوضع مفهوم دفاعي أمني داخلي شامل، والتركيز على الجوانب الاقتصادية من خلال وضع سياسات اقتصادية تنموية لتحقيق رفاهية المجتمع، كذلك وضع سياسات اجتماعية من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية بجميع جوانبها .

2 - الشق الخارجي للسياسة الأمنية: يتعلق أساسا بوضع الدولة لبرامج وسياسات تضمن من خلالها أمن حدودها الخارجية وأمنها الخارجي، سواء من دول نفس الإقليم أو دول العالم الأخرى كما يتضح أيضا الشق الخارجي للسياسة الأمنية خاصة فيما يسمى بالتوجه الانساني من خلال المساهمة في إرسال الترتيبات الأمنية المتعددة الأطراف وفق مفاهيم الأمن التعاوني والأمن اللين والمساعدة العملية والتدخلات الدولية غير المحصورة بالدائرة العسكرية، نظرا للطبيعة المشتركة للتهديدات، بوضع أجندة عمل عن طريق برامج تهدف إلى الخروج بسياسات أمنية تتضمن تحقيق الأمن بجميع أبعاده ومستوياته. فالدول هنا إما تعمل منفردة أو مجتمعة لوضع سياسات أمنية تضمن لها أمنها الخارجي مع مراعاة السياسات الأمنية الداخلية بالدرجة الأولى، لأن تحقيق الثانية هو نتيجة ضرورية لتحقيق الأولى، فالتحول والتغير في مضامين الأمن- من الأمن العسكري وصولا للأمن الإنساني- جعل الوحدات السياسية للنظام الدولي تتبنى سياسات أمنية تتماشى وتلك التحولات التي مست مفهوم الأمن .

1 عباس عالي الحديثي، نظريات السيطرة الاستراتيجية، صراع الحضارات، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع 2004، ص 109.

2 خديجة بنتة، مرجع سابق، ص ص 15-16.

المطلب الثاني : المقاربات النظرية التقليدية للأمن

01- النظرية الواقعية

ساد المنظور الواقعي للأمن في العلاقات الدولية منذ معاهدة وستفاليا عام 1648 ونشوء الدولة القومية الحديثة ، ولكونها المكون الفاعل في النظام الدولي، لم يكن فهم حركية وديناميكية العلاقات الدولية بمنأى عن الدولة الوطنية برغم التباينات الجغرافية والبشرية والحضارية والاقتصادية في طبيعة الدول، ولذلك كان لزاماً أن يفهم الأمن من داخل هذه الوحدة أو على أقصى تقدير من حدود تماسها المباشر مع الوحدات الأخرى، فاندرج الأمن كموضوع للسياسة العليا التي تصيغ التوجه الوطني والقومي للدولة، بتسخير الإمكانيات والموارد لرسم الإستراتيجيات المناسبة لتحقيق أمنها القومي.¹ وبذلك يركز الفكر الواقعي على عدة أسس ومحددات لتحليل مفهوم الأمن وهي:²

1. تتسم طبيعة النظام الدولي بالفوضوية وغياب السلطة المركزية القادرة على ضبط سلوك الدول.
2. تسعى الدول بعقلانية إلى تطوير قدراتها العسكرية بغرض الدفاع عن نفسها أو التأثير على الدول الأخرى ما يخلق تهديداً دائماً بإمكانية نشوب الحرب
3. توازن القوة بين القوى الدولية هو ما يحقق الاستقرار، وتوزيع تلك القوة هو ما يحدد بنية النظام الدولي التي تتميز بانعدام الثقة بين الدول. الأمن عند الواقعيين يُفسَّرُ "بالأمن القومي" أي أمن الدولة ضد الخطر والتهديد الخارجي و ضمان هذا الأمن من خلال امتلاك القوة والسعي لزيادة القدرة العسكرية. فالطبيعة الفوضوية للنظام الدولي من وجهة نظر الواقعيين تكمن في عدم وجود سلطة مركزية حاكمة لسلوك الدول وهو ما يؤدي في نظرهم الى انعدام الثقة بين وحدات النظام الدولي دافعاً إياها للحصول على القوة مقابل الشعور بالأمن والتهديد من الطرف الآخر والذي يُنتج في نهاية المطاف ما يسمى بالمعضلة الأمنية. التي يعرفها جون هارز "John Herz - وهو أول من استعمل المصطلح- على أنها: (أين يوجد مجتمع فوضوي...يظهر ما يعرف بمعضلة الأمن، وأين الجماعات والأفراد يكونوا متخوفين على

¹ خالد معمري ، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة الحرب الباردة ، دراسة في الخطاب الأمني الامريكي بعد 11 سبتمبر (جامعة باتنة : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، فرع العلاقات الدولية و الدراسات الاستراتيجية 2007-2008) ، ص 19.

² الموسوعة السياسية، الأمن في العلاقات الدولية : من الرابط 20.25 / 2016/11/06 http://politicalencyclopedia.org

أمنهم بسبب احتمال خطر الهجوم من جماعات أو أفراد آخرين. ولتجنب هذه الأخطار تلجأ الجماعات والأفراد إلى الحصول على القوة لمواجهة قوة الآخر...ولأن لا أحد متأكد من ضمان أمنه في عالم تتنافس فيه الوحدات، يتواصل السعي للقوة في إطار الحلقة المفرغة للأمن والقوة".¹

02- النظرية الليبرالية

الليبرالية هي من المنظورات التي تمتلك تصورا أمنيا مخالفا للواقعية. هذا الاتجاه يعتبر الأمن القومي والتحالفات نتاجا لتطبيق المنظور الواقعي. لكن الليبراليين يمتلكون تصورا بديلا يتمثل في الأمن الجماعي وهو وفقا لـ "قولدستين" يتمثل في (تشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين الأساسيين في النظام الدولي بقصد مواجهة أي فاعل آخر). وقد وضع الفيلسوف الألماني "إيمانويل كانط" أسس هذا التصور قبل قرنين من الزمن، و بالتالي فهي تنادي بضرورة تعاون كل الفواعل الدولية سواء الدول أو المنظمات غير الحكومية والشركات المتعددة الجنسيات أو الأفراد لمواجهة التهديدات الأمنية.²

يميل المنظرون الليبراليون إلى الاعتقاد بأن المعضلة الأمنية يمكن تجاوزها، و ذلك من خلال التعاون الذي يخلق مستوى عال من التكامل مما يؤدي إلى إرساء الأمن ما بين الدول داخل التكامل. و يؤكد هذا الرأي الليبرالية المؤسساتية الجديدة، التي تركز على قدرة الدول على بناء المؤسسات الدولية، وتعزيز التعاون من أجل تقادي انعدام الأمن المتأصل في نظام الدولة التي تسودها الفوضى، فإن خلق القواعد المشتركة و معايير أنظمة السلوك يفترض تفويض الفوضوية من السيطرة على التفاعل الدولي لتوليد قدر أكبر من الأمن فيما بين الدول.³

نظرية السلام الديمقراطي : ارتبطت نظرية السلام الديمقراطي بكتابات "مايكل دويل" Michael Doyle مع فترة الثمانينات.و التي تستند على ثلاثة عناصر: التمثيل الديمقراطي الجمهوري الالتزام الإيديولوجي بحقوق الإنسان، الترابط العابر للحدود الوطنية الذي من شأنه أن يكبح جماح السلوك العدواني بحيث تكون الدول أكثر ميلا للسلام.⁴

1 صليحة كباي، "مرجع سابق، ص 235.

2 امينة دير، أثر التهديدات الأمنية على واقع الأمن الانساني في افريقيا دراسة حالة دول القرن الافريقي، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة محمد خيضر بسكرة : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، فرع علاقات دولية و استراتيجية، 2013-2014)، ص 17.

3 المرجع السابق ، ص 18.

4 خديجة بنقمة ، مرجع سابق ، ص 19.

تسلم هذه النظرية بأن الدول الليبرالية لا تحارب بعضها، ويرى "دويل" فرقا في الممارسة الليبرالية تجاه المجتمعات الليبرالية الأخرى والممارسة الليبرالية تجاه المجتمعات غير الليبرالية فالأولى تنتج مؤسسات تعاونية ولا تحارب بعضها البعض وغيرها أكثر ميلا للحرب. والدول الديمقراطية تتوفر على دعم شعبي واسع كالاقتخابات مما يجعل قيادة الدول الليبرالية أكثر حذرا لتجنب المخاطر كما أنها تتمتع بالثقة مع مثيلاتها من الدول على خلاف الأخرى التي تقترب من الآخرين بعين الشك والريبة. ومن الناحية الأمنية وفق نظرية السلام الديمقراطي يعتمد الأمن على تشجيع تطبيق ليبرالية المؤسسات. والسياسة الأمنية يكون هدفها على المدى الطويل نشر الليبرالية أما في المدى القصير فإنه يجب حماية الليبرالية. ومنه فالطريق إلى السلام يكون بتشجيع الأنظمة الديمقراطية والاحترام العالمي لحقوق الإنسان وتنمية المجتمع المدني¹.

المطلب الثالث : المقاربات النظرية الحديثة للأمن

1- النظرية البنائية

تقدم هذه النظرية تصورا مغايرا للأطر التقليدية التي تزامن ظهورها مع التحولات التي شهدتها العلاقات الدولية في فترة الثمانينات لتشمل فترة ما بعد الحرب الباردة، بفضل إسهامات الأستاذ "الكسندر وانت" A. Wendt و"نيكولاس أونوف" Nicholas Onuf². وتقوم المنطلقات الفكرية للنظرية البنائية على³ :

- 1- العلاقات الدولية لا تتأثر بعلاقات القوة بقدر ما تتأثر بالمصطلحات والصور التي تمنحها معنى.
- 2- الأمن ما هو إلا مسألة تصور، وصناع القرار هم الذين يقدمون تصورات للعناصر المادية والمحتملة وليس العكس .

إن تفسير الأمن عبر تناول المعضلة الأمن كبنية اجتماعية تتألف من مفاهيم ذاتية بين الأفراد وتفرض على الدول سلوكيات معينة وتفرض عليها طريقة تحديدها لمصالحها من منطلقات العون الذاتي. واقترح بدلا من المعضلة الأمنية الجماعة الأمنية التي هي معرفة مشتركة تثق فيها الدول بعضها البعض وتلجأ إلى الحلول السلمية، خاصة مع صعوبة الجزم بإمكانية تقادي

1 المرجع السابق ، ص ص 19- 20 .

2 سلمية بن حسين ، الابعاد الأمنية للسياسة الأوروبية للحوار وتأثيراتها على منطقة جنوب غرب المتوسط ، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر

3 : كلية العلوم السياسية والاعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص دراسات افريقية ، 2013) ، ص 13.

3 صليحة كبابي، "مرجع سابق، ص 241 .

المعضلة الأمنية بتركيباتها التي تبني اجتماعيا، وهذا لا يعني بالضرورة أنها تتغير، إذ أن البنى الاجتماعية تقيد التصرف في بعض الأحيان لدرجة أن تصبح الاستراتيجيات التحويلية متعذرة وغير ممكنة. هذا ويمكن تلخيص أطروحات النظرية البنائية للأمن في أربعة نقاط رئيسية هي¹:

1-النظام الدولي فوضوي: الفوضى الدولية هي من تكوين صناع القرار وليس حقائق موضوعية بمعنى هي نتيجة وليس سبب، ولذا فالدول هي التي تصنع محيطها نتيجة إدراكاتها، فالفوضى ليس معطى موضوعي ولكنه تكوين وبناء ذاتي أدمجته الدول منذ معاهدة واستغاليا في سلوكياتها.

2-القوة: لا ترتبط بالقوة العسكرية والإقتصادية فقط ، بمعنى ليست الشروط المادية هي المحدد الوحيد وإنما هناك محددات أخرى كالقيم والمعايير الثقافية والإيديولوجية والهوية.

3-التهديد: يرتبط التهديد أساسا بالأفكار المسبقة عنه وبالفهم الجماعي لقوته أيا كان شكل التهديد ومستواه ومصدره.

4-طريقة التفكير: يتحقق الأمن والاستقرار إذا تم تغير طريقة التفكير بالنسبة للدول وبالتالي صناع القرار.

2-مدرسة كوبنهاغن

أصبحت مدرسة كوبنهاغن علامة مميزة للأشغال والأبحاث التي قادها كل من "باري بوزان" Buzan Barry و"أول ويفر" Ole Waever المرتبطة بمعهد أبحاث السلام لكوبنهاغن، وهذه المدرسة لا تمثل مجموعة من الباحثين بعينهم، وإنما تبين إطارا نظريا للدراسات الأمنية عبر مجموعة محددة من النصوص التي اتبعتها خلال تسعينيات القرن الماضي وما يدخل في تميز وتأسيس برنامج البحث للمدرسة هو المفهوم الفرعي للأمن بين القطاعات الخمسة للأمن (عسكري، سياسي اقتصادي، مجتمعي وبيئي).² ونادى "باري بوزان" في كتابه "الشعوب الدول والخوف" "People, States and fear" بضرورة توسيع الأمن ليشمل قطاعات أخرى سياسية اقتصادية وعسكرية وبيئية ومجتمعية و يعتبره "باري بوزان" كما يلي: (في حالة الأمن يكون النقاش دائرا حول السعي للتححرر من التهديد، أما إذا كان هذا النقاش في إطار النظام الدولي

1 بشكيط خالد ، دور المقاربة الأمنية الانسانية في تحقيق الأمن في الساحل الافريقي ، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر 3 : كلية العلوم السياسية والاعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص دراسات افريقية 2010-2011) ، ص 29.

2 شوقي مرهم، التصور الأمني لمدرسة كوبنهاغن، المجلة الالكترونية للحوار المتمدن في :

فإن الأمني يتعلق بقدرة الدول و المجتمعات على صون هويتها المستقلة وتماسكها العملي).¹ و بذلك اقترح "باري بوزان" فكرة التوسيع ليقدم المحاور الرئيسية لقطاعات الأمن التالية والمتمثلة في:²

1- القطاع السياسي: يمكن تقسيم القطاع السياسي إلى بعدين، بعد النسق الدولي (وحدة، تفاعل، بنية) أو المستوى الداخلي (حماية الأفراد وضمان أمنهم)، إن بعد النظام الدولي يبدو أكثر أهمية للحديث عن الأمن الدولي، لأن حدود الأمن الوطني مرتبطة ومعرفة بالبنية الفوضوية للنظام الدولي، وهو شرط يَمَكِّن من الحديث بكل مصداقية عن الأمن الوطني، فالوحدات السياسية تتطور في هذه البيئة وهي مهيكلة بهذا النظام في شكل بنية مزدوجة .

2- القطاع العسكري: الأمن العسكري يخص مستويين، هما قدرات التسليح الهجومي والدفاعي للدول، وكذا مدركات الدول حول بعضها البعض، من حيث نواياها السياسية والأمنية فيما يخص نظام واستقرار الدول، وكذا أنظمة الحكم والأيدولوجيات التي تستمد منها شرعيتها .

3- القطاع الاقتصادي: يتمحور أساسا حول قدرة الدولة على بلوغ الموارد المختلفة والإمكانات المالية اللازمة، وضمان الأسواق لتوفير مستوى معيشي مقبول، وحماية الاقتصاد الوطني من مختلف التهديدات الناجمة عن اضطرابات النظام الاقتصادي داخليا وخارجيا .

4- القطاع المجتمعي: يتمحور الأمن المجتمعي أساسا حول استمرارية حياة المجتمع والدولة، في الحدود التي تسمح بالتطور الطبيعي للمجتمع في لغته و ثقافته و ديانته و عاداته وتقاليدته وكل خصائص هويته الوطنية، ويعتبر تهديدا كل ما يعرض الهوية الجماعية والثقافية للمجموعة إلى الخطر .

5-القطاع البيئي: بالنسبة للقطاع البيئي، فالأمن يقوم على وحدتين مرجعيتين هما: التهديدات الطبيعية والتهديدات الاجتماعية، تتمثل الأولى أساسا في الهزات الأرضية ونشاط البراكين الفيضانات و التصحر... وتتمثل التهديدات الاجتماعية في كل ما يضر بالبيئة وسلامتها، وينتج أساسا عن مختلف أنشطة الإنسان كالتلوث، المواد الكيماوية....

1 عزيز نوري، الواقع الأمني في منطقة المتوسط، دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة باتنة :

كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، فرع دراسات متوسطة ومغربية في التعاون الأمني، 2011-2012) ص41.

2 اليامين بن سعدون ، الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة ، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة باتنة : كلية الحقوق والعلوم

السياسية ، قسم العلوم السياسية ، فرع العلاقات الدولية، 2008-2009) ص ص26-31.

وتعد نظرية الأماننة¹ (Securitization) من أهم الإسهامات النظرية لمدرسة كوبنهاغن حيث تطرق "أولي ويفر" فيها إلى شرح العملية التي يتم فيها تحويل المشاكل إلى قضايا أمنية من خلال إضفاء الطابع الأمني عليها، تفترض أن الأمن يمكن أن يفهم على أنه نتيجة لأعمال خطاب، "أي عملية الاستخدام المتكرر لإظهار حدث ما على أنه تهديد وجودي، من خلال لغة خطابية موجهة للجمهور العام تقدم من خلالها هذه القضية على أنها تمس البقاء المادي أو المعنوي، و تتطلب إجراءات استثنائية مستعجلة لتشريع الأفعال خارج العملية السياسية المعتادة. ويرى "باري بوزان" و"ويفر" أن اطار الأمانة يستند في تحديد إطاره على ثلاثة معاني²:
أولاً: شكل الفعل المبني أمنياً، مع التركيز على خطاب الفاعلين المهيمنين، الذين غالباً ما يكونون قادة سياسيين.

ثانياً: سياق الفعل ، محدد بدقة مع التركيز فقط على لحظة التدخل.

ثالثاً: يتحدد إطار الأمانة في معنى أن طبيعة الفعل ، معرفة فقط من ناحية تعيين مهددات الأمن. أما الأمانة فهي تعني انتقال القضايا المؤمنة خارج حالة الطوارئ إلى عمليات المساومة الطبيعية للمجال السياسي، فإزالة القضايا من الأجندة الأمنية يرجع إلى فشل التحرك الأمني³.

1 ايدايير أحمد ، التعددية الاثنية و الأمن المجتمعي : دراسة حالة مالي ، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر 3 : كلية العلوم السياسية والاعلام ،

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص الدراسات الأمنية و الاستراتيجية 2011-2012) ، ص 83.

2 المرجع السابق، ص 85.

3 امينة دير، مرجع سابق ، ص 19 .

المبحث الثاني : اللجوء والمفاهيم ذات الصلة

تعد ظاهرة اللجوء من أقدم الظواهر التي شهدتها المجتمعات البشرية، فقد حفل التاريخ الإنساني عبر عصوره بصور مختلفة للجوء، وقد فرضت هذه القضية نفسها كواحدة من أبرز قضايا القانون الدولي المعاصر. وهنا نحاول أن نوضح في هذا المبحث التأصيل النظري و القانوني للجوء .

المطلب الأول : مفهوم اللجوء و المفاهيم ذات الصلة

1- تعريف اللجوء

اللجوء في اللغة مشتق من لجأ، يقال إلى الشيء أو المكان، و يقال لجأت الى فلان أي استندت إليه و اعتضدت به، و لجأت من فلان إذا عدلت عنه إلى غيره، وكأن اللجوء بهذا المعنى إشارة إلى الخروج و الإنفراد، يقال لجأ من القوم أي انفرد عنهم و خرج عن زميرتهم إلى غيرهم، فكأنه تحصن منهم، و ألجأه إلى الشيء أي اضطره إليه.¹

أما اللجوء في الاصطلاح فيختلف تعريف اللاجئين باختلاف الظروف و الوقائع التي يعيشها الشخص أو وفقاً للملابسات السياسية التي أدت إلى اللجوء، حيث تتعدد تعريفات اللاجئين في القانون الدولي و المواثيق و الأعراف الدولية ونذكر منها:

- 1- :اللاجئ هو " كل إنسان تتعرض حياته أو سلامته البدنية، أو حريته للخطر، خرقاً لمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، و عندئذ يكون له الحق في طلب الملجأ"²
- 2- : اللاجئ هو " كل شخص هجر موطنه الأصلي، أو أبعده عنه بوسائل التخويف، فلجأ إلى إقليم دولة أخرى طلباً للحماية أو لحرمانه من العودة إلى وطنه الأصلي."³

1 صلاح الدين طلب فرج ، " حقوق (اللاجئين) في الشريعة الاسلامية والقانون الدولي " مجلة الجامعة الاسلامية ، المجلد 17 ، العدد 01 ، جانفي 2009 ، ص 162 .

2 المرجع السابق ، نفس الصفحة .

3 المرجع السابق ، نفس الصفحة ..

2- المفاهيم ذات الصلة بالجوء

أ- الهجرة : اشتق لفظ الهجرة من فعل هجر أي تباعد، و كلمة هاجر تعني ترك وطنه و انتقل من مكان إلى غيره، جاء في لسان العرب أن (الهجرة ضد الوصل هجرت الشيء هجرا أي تركته والهجرة هي الرحيل من أرض إلى أرض. و أصل المهاجرة عند العرب خروج البدوي من باديته إلى المدن).¹ فلم يكن قديما يعرفون الأوطان بالحدود السياسية المعروفة لدينا اليوم، إلا أن ذلك لم يكن يعني عدم وجود مفهوم للوطن فقد كان هذا الأخير يعني عندهم محل الإنسان أو المكان الذي استوطن فيه مع عشيرته .

و يعد مفهوم الهجرة اصطلاحا من أكثر المفاهيم تداولا في وقد تعددت تعاريفه و اختلفت باختلاف الأسباب والخلفيات التي يتم التعامل بها مع المفهوم. فيأخذ التعريف الاجتماعي للهجرة بالأسباب الاجتماعية حيث تعرف : (بأنها انتقال الإنسان من موطنه الأصلي وبيئته المحلية إلى وطن آخر للارتزاق وكسب وسائل العيش أو لسبب آخر سياسي أو تجاري أو سياحي).²

ويعرف فقهاء القانون الدولي الهجرة بأنها مغادرة الفرد لإقليم دولته نهائيا إلى إقليم دولة أخرى. ومن هذا التعريف نجد أن فقه القانون الدولي قد اعتد بنية المهاجر. وعلى ذلك فإذا ترك الإقليم ونيته العودة إليه بعد أي مدة سواء كانت طويلة أو قصيرة فلا يعد ذلك من وجهة نظر الفقه هجرة وهناك تعريفا آخر يرى بأنها انتقال الأفراد من دولة إلى أخرى للإقامة الدائمة على أن يتم اتخاذ الموطن الجديد مقرا دائما.

ب- النزوح: النازح هو الشخص الذي أجبر أو أكره على الفرار و ترك منزله و مكان إقامته المعتادة أو الأصلية ، أو اضطر إلى ذلك لتقادي آثار النزاع المسلح أو حالات العنف المعمم أو انتهاكات حقوق الإنسان أو الكوارث الطبيعية أو التي هي من صنع الإنسان، و لكنه لم يعبر

¹ محمد الدين محمد بن يعقوب الفيروز ابادي ، مرجع سابق ، ص 495 .

² نجيب سويدي ، ادارة سياسة الهجرة وعلاقتها بصناعة القرار المحلي : دراسة مقارنة بين الولايات المتحدة الامريكية كندا و فرنسا ، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة قاصدي مرباح ورقلة : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، تخصص ادارة الجماعات المحلية والاقليمية ، 2014) ص 14.

حدود دولية معترفا بها، أي انتقال فرد من مكان إلى آخر داخل حدود دولته بحثا عن الأمان والسلامة والحماية، ربما بسبب بعد الحدود أو بسبب ما يكتنف رحلة المغادرة من أخطار ناجمة

عن النزاع العسكري أو الألغام أو إعاقة أو إغلاق السلطات المحلية طرق المغادرة أو غيرها من المعوقات الأخرى على الرغم من تشابههما في عدم العبور لحدود دولة أخرى ، ويشترك النزوح مع اللجوء لأنه يتم قسرا بلا رغبة و اختيار من الفرد أو الجماعة . كما أنه قد يحدث فجأة دون سابق تخطيط ، والنزوح قد يكون شاملا و ذلك بأن تنزح قبائل بأكملها دون أن يحمل هؤلاء النازحون ما يكفيهم من احتياجاتهم المادية و العينية¹ .

المطلب الثاني : اللجوء وأسبابه في المواثيق الدولية

اللجوء في المواثيق الدولية والإقليمية : تعتبر هيئة الأمم المتحدة، مصدر التشريع لقواعد القانون الدولي وواضحة نصوصه، وقد قدمت مجموعة من الاتفاقيات والمواثيق والأعراف الدولية التي تحمي وتحافظ على الإنسان اللاجئ وحقوقه، ومن هذه الاتفاقيات الاتفاقية الدولية لوضع اللاجئين عام 1951، وهي أبرز الاتفاقيات بعد الحرب العالمية الثانية، جاء فيها أن اللاجئ : (كل شخص يوجد نتيجة لأحداث وقعت قبل الأول من يناير سنة 1951، وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض لاضطهاده لأسباب ترجع لدينه أو جنسه أو عرقه أو انتمائه لعضوية فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته ولا يستطيع أولا يريد بسبب ذلك التخوف أن يستظل بحماية دولته، أو كل شخص لا يتمتع بجنسيته، ويوجد خارج دولة إقامته المعتادة بسبب تلك الظروف، ولا يستطيع أولا يرغب بسبب هذا التخوف أن يعود إلى تلك الدولة)². اما بالنسبة للاتفاقيات الإقليمية ، فقدتمت المنظمات تعريفات أوسع للاجئ، فقد جاء في المادة 1 و 2 من القانون الأساسي لمنظمة الوحدة الإفريقية ضمن معاهدة 10 سبتمبر لسنة 1969م: إن لفظ لاجئ يطلق على (أي إنسان اضطر إلى مغادرة مسكنه الوطني واللجوء إلى مكان آخر خارج مسكنه الأصلي أو الوطني، وذلك بسبب عدوان خارجي أو احتلال أو هيمنة

1 زهير بوراس ، مروى جغبلو ، تداعيات ازمة اللاجئين السوريين على الأمن الاوروي ، رسالة ماستر غير منشورة (جامعة العربي التبسي ، تبسة : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، تخصص دراسات استراتيجية 2015-2016) ، ص 18.

2 سنان طالب عبد الشهيد ، " حقوق وواجبات الدولة المضيفة للاجئ الإنساني " ، الرابط:

أجنبية، أو بسبب حوادث تخل إخلالا خطرا بالنظام العام).¹ في حين ركز ميثاق أوروبا في تعريفه على أولئك الذين لا يستطيعون ولا يودون لاسباب شتى العودة إلى وطنهم الأصلي. فقدمت المواثيق الأوروبية الصادرة عن الاتحاد الأوروبي بخصوص اللاجئين وصف أكثر دقة وشمولية لمفهوم اللاجئ عما سواها من الاتفاقيات والمعاهدات الإقليمية، فنص القرار 14 لسنة 1967 على حق اللجوء للأفراد المعرضين لخطر الاضطهاد والتعسف، وأشار الاتفاق الأوروبي 1980 إلى تحمل تبعات اللجوء، كذلك توصية 1984 بغرض الحماية للمستوفين شروط معاهدة جنيف وألزمت معاهدة "دبلن" لسنة 1990 أي دولة عضو في الاتحاد تعد مسؤولة عن النظر في طلب حق اللجوء عندما يرغب الشخص بذلك إلى دولة أو أكثر من دول الاتحاد الأوروبي.²

ويُعرف "إعلان قرطاج" اللاجئ على النحو التالي : (أن الأشخاص الفارين من بلادهم بسبب تهديد حياتهم أو أمنهم أو حريتهم، بسبب أعمال العنف أو عدوان خارجي أو نزاعات داخلية أو خرق عام لحقوق الإنسان، أو أية ظروف أخرى أخلت بشدة بالنظام العام في بلادهم)³. فالنص يتحدث عن أشخاص مجموعات هاربين من أوطانهم بسبب عنف أو عدوان . و إجمالاً فإن الوثائق الدولية والإقليمية عموماً، أوضحت الشروط التي لا بد أن تتوفر في اللاجئ وهي:⁴

- 1 - أن يكون في حالة خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد.

- 2- إن الاضطهاد موضع البحث، يجب أن يكون قائماً بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب آرائه للسياسية.

- 3- أن يكون خارج البلد الذي يحمل جنسيته، وفي حالة عديمي الجنسية خارج البلد الذي يحمل جنسيته السابقة.

- 4- أن لا يستطيع ولا يرغب في حماية ذلك البلد بسبب هذا الخوف أو كل من لا جنسية له وهو خارج بلد إقامته السابقة ولا يستطيع ولا يرغب بسبب ذلك الخوف في العودة إلى ذلك البلد.

1 ايت ايدير حورية ، تطور الحماية الدولية للاجئين ، رسالة دكتوراه في العلوم غير منشورة (جامعة تيزي وزو : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، تخصص القانون ، 2014) ، ص 21.

2 زهير بوراس ، مروى جغبلو ، مرجع سابق ، ص 24 .

3 المرجع السابق ، ص 22 .

4 سنان طالب عبد الشهيد ، مرجع سابق .

أسباب اللجوء في القانون الدولي : وردت في اتفاقية الأمم المتحدة بخصوص اللاجئين عام 1951 وبروتوكول الأمم المتحدة بشأن الملجأ الإقليمي عام 1967 الأسباب الداعية لقبول اللاجئين وهي على النحو التالي¹:

- 1-الخوف : ويقصد بالخوف ما كان ناتجاً عن التعرض للتعذيب والاضطهاد، وهو حالة نفسية تستدعي من اللاجئين الهروب إلى مكان يشعر فيه بالأمان.
- 2-الاضطهاد: وهو ما كان ناتجاً عن التعرض والتهديد للحياة والحرية ، وانتهاك حقوق الإنسان التي نصت عليها الإعلانات والمواثيق الدولية.
- 3-التمييز : وهو يطلق على الاختلاف في المعاملة ، والحقوق والفرص، مما يولد شعوراً بعدم الأمان.
- 4-العرق:ويطلق على الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة تشكل أقلية ضمن مجموعة من السكان.
- 5-الدين : وهو المعتقد الذي يعتنقه الإنسان ، والحرية الدينية مكفولة وفق الإعلانات والوثائق الدولية.
- 6-الانتماء : يكون الانتماء سبب من أسباب اللجوء إذا انعدمت الثقة في ولاء تلك الفئة للنظام السياسي الحاكم مما يعرضها للملاحقة والاضطهاد.
- 7-الرأي السياسي : وهو ناتج عن اعتناق آراء سياسية مخالفة لما يعتقده النظام السياسي الحاكم، مما يؤدي إلى الخوف من الاضطهاد، إلا أن ذلك الخوف لا بد أن يكون له ما يبرره من انتهاكات فعلية كالسجن أو التضييق.

¹ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين : 20.28 10/05/2017 (www.unhcr.org.eg)

الفصل الثاني

توجهات السياسة الأمنية الأوروبية ازاء اللاجئين

المبحث الأول: السياسة الأمنية الأوروبية المشتركة

إن الحديث عن تطور جديد في السياسة الأمنية الأوروبية والتي بدأت تهتم ببناء قوة أمنية إستراتيجية تبني للأوروبيين هوية جديدة في العالم، كما هو الحال مع الهوية الاقتصادية التي تم ترسيخ قواعدها من خلال اليورو كعملة أوروبية موحدة والبنك الأوروبي، إضافة الى الهوية السياسية والدبلوماسية والتي تم بناؤها من خلال البرلمان الأوروبي الموحد.

المطلب الأول: خلفية وأهداف السياسة الأمنية الأوروبية المشتركة

ظهر الاهتمام بالسياسة الخارجية الأمنية الأوروبية المشتركة منذ مدة طويلة وبذلت خلالها جهودات كبيرة قصد التكتل ضمن توجه خارجي أوروبي موحد، ليزيد الاهتمام بذلك بعد التغييرات الدولية التي وقعت في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي. وبتتبع مسار تطور السياسة الأمنية الأوروبية المشتركة نجد أنها قد مرت بمراحل كثيرة يمكن تلخيصها كالتالي:

أولاً: كانت محاولة طموحة في 1954 عبر تأسيس مجموعة الدفاع الأوروبي والتي جمعت كلا من الدول الأعضاء فرنسا، بلجيكا، ألمانيا، لكسمبورغ، إيطاليا وهولندا، لكنها باءت بالفشل بسبب رفض فرنسا لها لأنها تمس السيادة القومية الفرنسية. وقد كانت تلك الخطة الدافع للقادة الأوروبيين لإضفاء صبغة سياسية على تعاونهم الاقتصادي من أجل التنسيق في مجال السياسة الخارجية¹.

¹ حسين طلال مقلد، "محددات السياسة الخارجية والأمنية المشتركة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 25، العدد 01، سنة 2009، ص 622.

ثانياً: كانت في أكتوبر 1970 عندما اتفق وزراء خارجية الدول الأوروبية الأعضاء في الجماعة الأوروبية على ما يسمى " التعاون السياسي الأوروبي " على أن يتم من خلاله تبادل المعلومات وتنسيق سياسات دولهم الخارجية قدر الإمكان في مجال السياسة الخارجية. وتحت هذا العنوان بدأت تظهر بيانات الاتحاد الرسمية التي تدين الاعتداءات حول العالم، أو تدعم الأمم المتحدة والمبادرات السلمية حول العالم، ولكن في بعض الأمور الحساسة والتي يكون لأحد الدول الأعضاء مصلحة فيها لم تكن هناك قرارات تصاغ بسبب قاعدة الإجماع في اتخاذ القرار¹.

ثالثاً: معاهدة ماستريخت التي وقعت في 1992/02/07 وأسست الاتحاد الأوروبي الذي هدف إلى تعزيز التعاون بين الحكومات الأوروبية، في الشؤون الاقتصادية والمالية ، وأنشأت السياسة الأمنية و الخارجية المشتركة للإتحاد و دفاعية تستكمل بسياسة دفاعية مشتركة عندما تتضح الظروف والتعاون في العدالة والشؤون الداخلية. وجاءت معاهدة أمستردام 1997 مكملتها لهذا المشروع ، فأكملت عملية الدمج من خلال إدخال أوروبا الغربية داخل الإتحاد الأوروبي وجعل المهام الدفاعية جزءاً لا يتجزأ من آليات قرار الاتحاد وحدد الجزء الخامس من معاهدة ماستريخت أغراض السياسة الخارجية والأمنية المشتركة وأهدافها هي² :

- حماية القيم المشتركة والمصالح الأساسية للإتحاد.
- صيانة استقلال الإتحاد وقد اتخذ هذا الإعلان بعداً سياسياً أكثر منه دفاعياً في نص ماستريخت ، ويتبين ذلك من الإضافة التي وردت في معاهدة أمستردام 1997 والتي نصت على ضرورة الدفاع عن استقلال الاتحاد الأوروبي، وعن حدوده الخارجية بوجه أي اعتداء محتمل وهو مفهوم واسع النطاق له بعد دفاعي- خارجي وأمني- داخلي في آنٍ معاً.
- المحافظة على الأمن والسلم الدوليين .
- تعزيز التعاون الدولي مع أفضلية للجوار الأوروبي حسب اتفاقية لشبونة 1992
- دعم الديمقراطية واستقلال القضاء واحترام حقوق الإنسان.

رابعاً: إعلان سانت مالو جانفي 1998 والذي يعد خطوة مهمة في تطوير السياسة الدفاعية والأمنية المشتركة . حيث وافق رئيس الحكومة البريطانية" طوني بليز " و الرئيس الفرنسي " جاك شيراك " على (أن تكون للإتحاد القدرة على التحرك المستقل ، وأن تكون مدعومة بقوات عسكرية

¹ نفس المرجع السابق ، نفس الصفحة .

² عبدالعزيز صدوق، سيدي علي باكنا، محمد أوفيسيت ، بناء الاتحاد الأوروبي..النشأة..التاريخ..المؤسسات ، الرابط :

قوية وفاعلة ، وكذلك الأدوات التي يمكن من خلالها استخدام هذه القوات ، من أجل الرد السريع على المخاطر الجديدة و الاستجابة للالتزامات الدولية).¹

خامساً: اجتماع مجلس أوروبا في كولن في جوان 1999 فقد تم إنشاء ما يسمى بالسياسة الأمنية والسياسة الدفاعية واعتبارها كجزء من السياسة الخارجية والأمنية ، وتم وضع الإطار المؤسسي للسياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية، وتم تدشينه في قمة هلسنكي.²

سادساً: قمة هلسنكي 10-11 جانفي 1999 وتم الاتفاق على إنشاء قوة عسكرية أوروبية قادرة على حفظ السلم وعمليات إدارة الأزمات بحلول جانفي ، يتم إنشاء قوات تصل ما بين 50 ألفاً إلى 60 ألفاً جندي قادرة على الانتشار خلال 60 يوماً وقادرة على الاستمرار مدة عام على الأقل.³

سابعاً: قمة نيس ديسمبر 2000 التي وضعت الأسس العملية لنواة القوة العسكرية الأوروبية من ناحية ، وأقرت القمة لجنتي تسيير القوة الأوروبية وهما اللجنة السياسية والأمنية⁴ .

ثامناً : معاهدة لشبونة والسياسة الخارجية 2007 بدورها زودت معاهدة لشبونة الاتحاد بإطار مؤسسي ثابت ودائم حسب بيان للاتحاد الأوروبي في بروكسل واستحدثت منصب رئيس الإتحاد ومنحت سلطة انتخابه مدة عامين ونصف العام قابلة للتجديد مرة واحدة لمجلس رؤساء الدول والحكومات⁵ .

اما بالنسبة لأهداف ومرتكزات السياسة الأمنية الأوروبية المشتركة ، فان التغيرات التي طرأت على السياسية الدولية عقب نهاية الحرب الباردة والتي تسببت في تحول جذري في السياسة الأمنية الأوروبية، و بانتقال العالم من نظام ثنائي القطب الى نظام القطب الأمريكي و بروز تحديات جديدة للسياسة الأمنية الأوروبية ، أصبح على أوروبا أن تواجه ضرورة الوعي بإيجاد صياغة جديدة لمفهوم الأمن والدفاع على مستوى القارة، وهذا سطر الأهداف الجديدة للسياسة الأمنية الأوروبية حيث أصبح على أوروبا أن تواجه ضرورة الوعي بإيجاد صياغة جديدة لمفهوم الأمن والدفاع على مستوى القارة، وهو ما سطر الأهداف الجديدة للسياسة الأمنية الأوروبية في محاولة بناء أسس

¹ مجدان محمد ، "تحديات قيام سياسة خارجية موحدة و مؤثرة :سياسة أوروبا تجاه الصراع العربي الاسرائيلي نموذجاً" ، مجلة الفكر ، جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية ، العدد 11 ، ص 275 .

² المرجع السابق ، نفس الصفحة .

³ احمد سعيد نوفل ، الاتحاد الاوروبي في مطلع الالفية الثالثة : الواقع والتحديات ، الرابط:

file:///C:/Users/abbas/Downloads.pdf 15/04/2017 18:20

⁴ حسين طلال مقلد ، مرجع سابق ، ص 625 .

⁵ مجدان محمد ، مرجع سابق ، ص 275 .

معمارية جديدة كالأمن الأوروبي له أهدافه التي تميزه من منطق الدافع العقلاني للتموقع الهوياتي وتأكيد الذات من خلال التكامل والاندماج. و حددت أهداف السياسة الأمنية الأوروبية من خلال البند الخامس من اتفاقية ماستريخت¹:

- العمل على حفظ الأمن والسلم الدوليين، اقتداء بميثاق الأمم المتحدة واتفاق هلسنكي وميثاق باريس.

- الدفاع على أسس الاتحاد الأوروبي من خلال الحفاظ على ترتيبات الأمن الداخلي الأوروبي ومواجهة تحديات البيئة الأمنية الخاصة .

- التعهد الجماعي بين وحدات الاتحاد الأوروبي على ضرورة حماية القيم المشتركة.

- ضرورة حماية وصيانة الاستقلال الأوروبي الذي أكدت عليه معاهدة ماستريخت وتبنته معاهدة أمستردام من خلال وجوب الدفاع عن استقلال الاتحاد الأوروبي أمام أي اعتداء محتمل. هذا بالإضافة الى أهداف أخرى تتمحور حول تحقيق الرخاء للفرد الأوروبي وأمنه النفسي والجسماني ومن أجل تحقيق هذه الأهداف دمجت معاهدة ماستريخت بميثاق التعاون السياسي الأوروبي في مؤسسات الجماعة وفي جانب آخر تهدف أيضا السياسة الأمنية الأوروبية الى تحقيق التعاون الأمني الإقليمي والداخلي بين الدول الأعضاء.

إلا أن أهداف وإستراتيجية السياسة الأمنية الأوروبية لم تكن ثابتة بل كانت متغيرة بالتغيرات التي مست النسق الدولي والذي يعرف تغيرات من مرحلة الى أخرى، فبعد أن كان هدف السياسة الأمنية الأوروبية تتمحور حول تحقيق توازن القوى والردع النووي في فترة الحرب الباردة أصبحت تتمحور بعدها حول التخوف من الهجرة الغير الشرعية واللاجئين والإرهاب. وبذلك تم تحديد الإستراتيجية الأوروبية للأمن الإنساني من خلال نشر قوات أوروبية من المناطق التي تعاني من حالات انتهاكات متعددة لحقوق الأفراد ، وذلك بغية المساعدة في حماية المدنيين كهدف رئيسي في السياسة الأمنية الأوروبية، كما أنه من الناحية القانونية يبرز الالتزام بالعمل على تحقيق أمن الأفراد والأشخاص من أنحاء العالم كافة، فحسب الإستراتيجية الأوروبية فإنه لا يمكن تحقيق أمن المواطن الأوروبي بمعزل عن تحقيق أمن الأفراد في كافة أنحاء العالم خاصة في ظل الطبيعة

¹ محمد مصطفى كمال ، فؤاد نحره، صنع القرار في الاحاد الأوروبي والعلاقات الأوروبية العربية، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2012 ،

المعقدة لمصادر تهديد الأمن الإنساني، ويبرز دور الدول الأوروبية في هذا الصدد من خلال العمل على البحث في جذور الأنماط من مصادر التهديد والعمل على مواجهتها.¹

المطلب الثاني : الآليات التنظيمية للسياسة الأمنية الأوروبية تجاه اللاجئين.

1-اتفاقية شينغن: أقرت اتفاقية "شينغن" في 14 جوان 1985 من قبل خمس دول، و تضمّ 26 دولة، 22 منها أعضاء في الاتحاد الأوروبي إضافة إلى أيسلندا، والنرويج، وسويسرا وليشتنشتاين من خارج الاتحاد. الدول الأعضاء في الاتحاد التي ليست جزءاً من الاتفاقية هي بريطانيا وإيرلندا اللتان لم توقعا الاتفاقية وقد ألغت اتفاقية "شينغن" الحدود الداخلية بين الدول الأعضاء، إنّما في المقابل شددت من إجراءات مراقبة الحدود الخارجية . وتمّ تعديل الاتفاقية في 2013، وأصبح بإمكان الدول الأعضاء إعادة إجراءات التدقيق على الحدود الداخلية عند وجود أي خطر أمني وذلك بصورة مؤقتة لمدة ثلاثين يوماً أو حتى يزول الخطر على ألا تتعدى المدة ستة أشهر، وبعد مراجعة المفوضية الأوروبية² أعادت ستّ دول أعضاء في اتفاقية "شينغن" إجراءات التدقيق على حدودها الداخلية. ألمانيا، والسويد، والنمسا، والنرويج، والدانمارك قامت بهذا الإجراء للحدّ من تدفق المهاجرين إليها لعدم قدرتها على استيعابهم، ولتوجيه رسالة إلى دول الاتحاد الأوروبي بضرورة

¹ بلال قريب ، مرجع سابق ، ص 52.

² رولان مرعب ، تداعيات الهجرة غير الشرعية على أوروبا وأبعادها ، العدد 98 - تشرين الأول 2016 ، على الرابط :

التعاون لحلّ أزمة المهاجرين. أمّا فرنسا، فأعدت إجراءات التدقيق لأسباب أمنية على أثر أحداث تشرين الثاني في باريس¹.

وتتعرض الاتفاقية حاليا لضغوط عديدة ناتجة عن أزمة اللاجئين وقد عبّر عن هذا الوضع رئيس المجلس الأوروبي "دونالد تاسك" إذ حدّر بتاريخ 19 جانفي 2016، بأنه ما لم يتمّ إيجاد حلّ لظاهرة الهجرة غير الشرعية واللاجئين خلال شهرين فإنّ اتفاقية "شينغن" في خطر. ووصول الأحزاب اليمينية المتطرّفة إلى السلطة قد يؤديّ حتماً إلى إلغاء الاتفاقية. لكنّ الاتحاد الأوروبي حالياً، وعلى الرّغم من الانتقادات العديدة التي تتعرّض لها الاتفاقية، فإنّه لن يتخلّى عنها بسهولة إذ إنّها تعتبر من أهمّ إنجازاته، فهي تسهم باختصار وقت نقل البضائع إلى الأسواق الأوروبية وبتخفيض كلفة نقلها، وبزيادة عدد السياح، وتوفّر على الدول الأعضاء كلفة مراقبة حدودها الداخليّة. ويتوقّع تعديل الاتفاقية مرّة ثانية أو تعليق العمل بها لفترة محدودة تحت ضغط الدول الأعضاء لإعطاء هذه الأخيرة صلاحية أكبر في إعادة التدقيق بالجوازات على الحدود². وفي المقابل، سيتمّ تحسين مراقبة الشرطة في القطارات والحافلات وزيادة عمليّات التفتيش المفاجئة. كما أنّ بعض الدول و تحت ضغط الأحزاب اليمينية المتطرّفة تحاول القيام بتعديل قوانين حصول اللاجئين على التّقديمات الاجتماعيّة للحدّ من تتقلّم بين هذه الدول.

2- اتفاقية دبلن: "هي نظام قانوني وضعه الاتحاد الأوروبي لتنسيق التعامل الموحد في قضايا اللجوء ببلدانه، وتحديد الدولة العضو المسؤولة عن دراسة طلبات اللاجئين، والإجراءات المنظمة للبت في هذه الطلبات وحقوق وواجبات كلا الطرفين"³. وأنشئ هذا النظام الخاص باللاجئين بموجب "اتفاقية دبلن" التي أقرت يوم 15 يونيو 1990 وقعت عليها في العاصمة الأيرلندية دبلن 12 دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي، ودخلت حيز التنفيذ في 1 سبتمبر 1997. وبما أن الاتفاقية مفتوحة أمام جميع الدول الأوروبية فقد دخلتها لاحقا وعلى فترات مجموعة من الدول غير الأعضاء في الاتحاد. وفي 18 فبراير 2003 أدخلت تعديلات على الاتفاقية سُميت بموجبها "اتفاقية دبلن 2" وفي 3 ديسمبر 2008 اقترحت المفوضية الأوروبية تعديلات إصلاحية أخرى في الاتفاقية تمت الموافقة عليها في جوان 2013 وأصبحت نافذة التطبيق في 19 سبتمبر الموالي

¹ للحد من تدفق اللاجئين: دول الاتحاد الأوروبي تشكل قوة جديدة لحماية الحدود وسط عدد من الانتقادات، الرابط:

<http://www.aidl.eu/ar/permalink/3065.html> 14/05/2017 19:20

² رولان مرعب، مرجع سابق.

³ الجزيرة نت، على الرابط: <http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/8/27> 14/05/2017 08:14

تحت اسم "اتفاقية دبلن 3"¹. وتعتبر الاتفاقية حجر الزاوية في "نظام دبلن" الإجرائي الذي يتألف من "اتفاقية دبلن" و"منظومة يورو داك (Eurodac)" التي تقضي بإنشاء قاعدة بيانات تحوي بصمات اللاجئين غير النظاميين إلى دول الاتحاد الأوروبي. ولا تزال بصمة اللاجئ من هذه المنظومة إلا بانقضاء عشر سنوات عليها أو بحيازة صاحبها جنسية إحدى الدول الأعضاء. ولذلك فإنه تؤخذ بصمات أي طالب لجوء في أول دولة يدخلها -من الدول الموقعة على الاتفاقية- وتدرج في قاعدة البيانات المشتركة، وبالتالي يمكن تحديد ما إن كان صاحبها تقدم بطلب لجوء في دولة أوروبية أخرى غير التي يوجد فيها أم لا، وفي حالة قيامه بذلك تعتبر دولة الاختصاص غير مختصة بطلب لجوئه، ويُعاد إلى الدولة الأولى التي بصم فيها². ونظرا إلى أن الأنظمة الأوروبية تشترط في من يقدمون طلبات اللجوء في إحدى الدول أن يكونوا موجودين على أراضيها فإن "اتفاقية دبلن" تهدف لتحديد من هي الدولة المسؤولة عن تلقي هذه الطلبات ودراستها والبت فيها من الناحية القانونية أو الإنسانية، وذلك وفق معايير تضمنتها الاتفاقية. كما تسعى "اتفاقية دبلن" إلى منع تعدد طلبات اللجوء من الشخص الواحد داخل أوروبا، بحظرها على صاحب الطلب أن يقدم طلب اللجوء في دولة واحدة فقط .

3- فرونتيكس : وكالة أوروبية لمراقبة وحماية الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، يقع مقرها بمدينة وارسو البولندية، تركز عملها على مكافحة الهجرة السرية، ومنع تجارة البشر، ووقف تسلل الإرهابيين المفترضين إلى أوروبا. اتهمت بانتهاك حقوق الإنسان بسبب أسلوب تعاملها مع قوارب المهاجرين. تأسست في وارسو البولندية في 26 أكتوبر 2004 بهدف تنسيق التعاون العملي بين دول الاتحاد الأوروبي لحماية حدودها الخارجية، وتم تعديل قرار تأسيسها في أكتوبر 2011³. وجاء إنشاء فرونتيكس بناء على مشروع لوزارة الداخلية الألمانية استهدف التنسيق بين إدارات حرس الحدود وخفر السواحل والجمارك بكل دول الاتحاد الأوروبي، وتسريع تبادل المعلومات فيما بينها لتفعيل مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب اللاجئين. إضافة إلى هدفها الرئيسي بإدارة مكافحة تدفق المهاجرين السريين، تهدف فرونتيكس كذلك إلى تدريب قوات حرس حدود الدول الأوروبية، ومثيلاتها بدول شمال أفريقيا، وإصدار تحليلات حول تقديرات المخاطر بمناطق حدود أوروبا الخارجية، ودعم عمليات ترحيل الدول الأوروبية للاجئين. وأضافت

¹ المرجع السابق .

² جريدة الحياة ، على الرابط : <http://www.alhayat.com/Articles/12099958> 14/05/2017 10:45

³ الجزيرة نت ، الرابط :

<http://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructure> 15/2017/05 08:23

الاستراتيجية الأوروبية للأمن الداخلي أهدافا جديدة للوكالة، هي مكافحة الجريمة وتجارة البشر ومنع تسلل الإرهابيين المفترضين إلى أوروبا.

تمتلك فرونتيكس ميزانية سنوية تبلغ 85 مليون يورو ويعمل بها نحو ثلاثمائة فرد وتحظى الوكالة بدعم كامل من وزراء الداخلية الأوروبيين وأغلبية أعضاء البرلمان الأوروبي، الذي وسع عام 2011 من صلاحيات فرونتيكس، بعد أن شهد العام نفسه تصاعدا قياسيًّا في أعداد اللاجئين الذين وصلوا جزيرة لامبيدوزا الإيطالية من شمال أفريقيا بعد ثورات الربيع العربي. وقد أصدرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بستراسبورغ عام 2012 حكما ببطلان منع قوارب اللاجئين من الوصول إلى أوروبا وإرجاعها من حيث أنت، ورأت المحكمة أن ما تقوم به فرونتيكس يتناقض مع اتفاقية جنيف للاجئين القاضية بحظر منع اللاجئين من التقدم بطلبات اللجوء. وفي أكتوبر 2013 عزز البرلمان الأوروبي عمل فرونتيكس وصدق على إطلاق نظام تقني جديد للمراقبة الأمنية يحمل اسم (اليوروسور - The Eurosur) يهدف إلى الاكتشاف المبكر لـ"الهجرة غير الشرعية" ومكافحة الجريمة المنظمة، عبر مراقبة الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، وصادق البرلمان الأوروبي على قرار يلزم وكالة فرونتيكس بإنقاذ قوارب اللاجئين وعدم إعادتها إلى المياه المفتوحة بالبحر المتوسط.¹

¹ محمد مطاوع ، "الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة : الاشكاليات الكبرى و الاستراتيجيات والمستجدات" ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 431 ، جانفي 2015 ، ص 37 .

المبحث الثاني: أمنة اللجوء في الخطاب الأمني الأوروبي

المطلب الأول : أبعاد السياسة الأمنية الأوروبية تجاه اللاجئين.

قامت السياسة الأمنية الأوروبية على مبدئين أساسيين هما:

- التأكيد من عدم المساس بسيادة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي

- بناء السياسة الأمنية الأوروبية المشتركة بشكل جماعي واتفق حول جميع الأهداف والمرتكزات المسطرة مسبقا ونظرا للمفهوم الشامل للأمن والذي طرح على الساحة الدولية إثر المتغيرات الجديدة التي مست النسق الدولي فترة ما بعد الحرب الباردة وظهور مستويات عدة للأمن بالإضافة إلى الأبعاد المختلفة له. ولبناء سياسة أمنية معينة يتطلب التركيز على تلك التغيرات التي طرأت على مفهوم الأمن، لذلك سعى الأوروبيون إلى بناء سياستهم الأمنية بمختلف الأبعاد، ونشير هنا إلى أن مؤتمر الأمن والتعاون المنعقد في هلسنكي يومي 7 و 8 جويلية 1992 قد حدّد أبعاد الأمن الأوروبي في :

1- البعد الإقتصادي: حيث تمّ التأكيد على أهمية التنسيق و التعاون لرفع عملية التنمية الاقتصادية في الدول الأوروبية التي تمر بمرحلة التحول الاقتصادي وإدماج اقتصادياتها الجديدة في النظام الاقتصادي الأوروبي عن طريق الاستمرار في البحث عن سبل استثمار الموارد

الإنسانية والعناية بعنصري التعليم والتدريب وفنون الإدارة في محاولة لمواجهة التحديات التي تنشأ عن عملية التحول الاقتصادي لآليات السوق. وانطلاقاً من مفهوم ارتباط الأمن الأوروبي بالأمن الدولي، والاعتراف بأهمية التعاون الدولي في المجال الأمني، ومحاولة إدماج المناطق المجاورة في حوار مستمر مع مؤتمر الأمن والتعاون وخاصة ذات الجوار اللصيق مثل منطقة حوض البحر المتوسط، أقر المؤتمر في وثيقة هلسنكي¹ فكرة توسيع التعاون والحوار بين دول مؤتمر الأمن والتعاون والدول غير الأعضاء بحوض المتوسط، لتوطيد التعاون بجوانبه المختلفة، للدفع بعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتأمين الاستقرار في البحر المتوسط، بهدف التقليل من فجوة التنمية بين منطقتي أوروبا والبحر المتوسط، وتوجيه مزيد من الاهتمام للأبعاد التنفيذية لسبل التعاون الأمني في المجالات الاقتصادية لتأمين الاستقرار.

2- البعد السياسي: الذي يستدعي توفير الدراسات اللازمة التي تسمح بالتنبؤ المبكر لمناطق التوتر بهدف منع نشوب النزاعات المسلحة، ودراسة الجوانب التطبيقية لمختلف المبادرات الخاصة بالحد من التسلح و نزع السلاح وإجراءات بناء الثقة في إطار "المنظومة الأوروبية"، وهذا معناه الاهتمام بالجانب الوقائي في هذا المجال انطلاقاً من تقوية التشاور فيما بين الدول الأوروبية².

3- البعد الإنساني: من خلال تطوير الأطر العلمية الهادفة إلى تحقيق الأهداف المتعلقة بالجوانب الإنسانية، والتي تشمل نشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان ومتابعة احترامها وكذلك توافق المؤسسات الديمقراطية والمفهوم الأكثر شمولية للأمن كما تم إقراره في قمة هلسنكي، حيث نصت الوثيقة على أن مثل المشاكل العرقية والعنصرية، لم تعد تمثل انشغالا للدولة الوطنية فقط، وإنما يمتد الاهتمام بها إطار أكثر شمولاً يتمثل في مؤتمر الأمن والتعاون. وفي إطار الاهتمام بالبعد الإنساني لمهام مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، أسفرت القمة عن إضافة هيكلية لدراسة إدارة الأزمات سلمياً وتطوير الطرق السياسية المتبعة في هذا المجال من خلال إنشاء منتدى التعاون الأمني، حيث تتمثل أهداف هذا المنتدى في توجيه الاهتمام للبعد السياسي للأمن الأوروبي عن طريق توفير الدراسات اللازمة التي تسمح بالتنبؤ المبكر بمناطق التوتر بهدف منع

¹ محمد سمير عباد ، السياسات الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل ، في الرابط :

النزاعات المسلحة ودراسة النواحي التطبيقية والجوانب التنفيذية لمختلف المبادرات الخاصة بالحد من التسلح ونزع السلاح وإجراءات بناء الثقة في إطار البناء الأوروبي الجديد¹.

4- البعد الدفاعي العسكري: والذي ظهرت ضرورة مناقشته وبحث سبل تحقيقه مع تقاوم النزاعات المسلحة التي تبعت انهيار المعسكر الاشتراكي وما لحقها من تحول سياسي في أوروبا الشرقية، مما استوجب العمل الجاد من أجل ضمان تنسيق قوي بين دول "الاتحاد الأوروبي" في المجال الدفاعي للوصول إلى إقامة دفاع مشترك. هذا ونصت معاهدة ماستريخت على إعطاء الاتحاد الأوروبي سياسة مشتركة في مادة الأمن و الدفاع التي لخصت إجمالاً المسائل المتصلة بأمنه كما أنها حددت التعريف التدريجي للسياسة الدفاعية المشتركة، أي أن السياسة الأوروبية للدفاع تشكل جزءاً من السياسة الأوروبية الأمنية المشتركة، و هي بدورها ستقود إلى دفاع مشترك في حالة ما إذا قرّر المجلس الأوروبي ذلك واستجابة للقرارات المصادق عليها من طرف الدول الأعضاء².

5- البعد الثقافي: يقوم البعد الثقافي للسياسة الأمنية الأوروبية حول مبدأ احترام الثقافات المختلفة داخل الكيان الأوروبي الموحد إذ يعمل الاتحاد الأوروبي جاهداً من أجل بناء كيان أوروبي تتعايش داخله جميع الثقافات المختلفة المحلية والداخلية وهذا تماشياً مع مدلولات الأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة والتي منها احترام حقوق الإنسان وتحريره من جميع القيود ومن بين تلك القيود هي كبت حقوق الفرد في تبني الثقافة التي يريدها، إلا أن دول الاتحاد الأوروبي لم تتبنى جميعها هذا المبدأ إذ تعتبر بعض الحكومات أن انتشار الإسلام في أوروبا يعتبر أمر يمس بالقيم الأوروبية على غرار دول مثل الدنمارك، إيطاليا... فالاتحاد الأوروبي لن يخرج بعد بقرار موحد بخصوص الثقافة الإسلامية³.

المطلب الثاني: الاستراتيجية الأوروبية لمواجهة أزمة اللاجئين

تسعى الاستراتيجية الأوروبية في الحد من تدفق اللاجئين القادمين إلى أوروبا ثم التعامل الفعلي والتضييق على الذين تمكنوا بالفعل من العبور للأراضي الأوروبية، وبناء على ذلك تتشكل الملامح العامة لتلك الاستراتيجية فيما يلي⁴:

¹ المرجع السابق .

² قريب بلال ، مرجع سابق ، ص 56

³ المرجع السابق ، ص 58

⁴ هاني سليمان ، السياسات الأوروبية تجاه اللاجئين: ثلاثية الأمن، الهوية، والقيم الانسانية ، المركز العربي للبحوث والدراسات ، الرابط :

1- تسعى أوروبا للتوصل لاتفاق نهائي لتوزيع اللاجئين للمشاركة في تحمل الأعباء، مع ملاحظة أن الأعداد التي يتم التخطيط لاستقبالها تزداد مع زيادة تدفق اللاجئين، فقد ارتفع العدد من 40 ألف لاجئ خلال ماي 2015 إلى 120 ألف في سبتمبر 2015 ، لكن هناك خطط لزيادة العدد إلى 160 ألف وهو لا يشمل جميع من وصلوا إلى أوروبا ففي حين وصل إلى الدول الأوروبية أكثر من 441,2 ألف لاجئ. ويأتي ذلك في ظل زيادة معدل تدفق اللاجئين إلى أوروبا والتي تؤدي إلى زيادة الحصص المخطط لاستيعابها بكل دولة. لذا تمت زيادة مجموع الحصص إلى 120 ألف لاجئ ، ثم إلى 160 ألف في الوقت الذي يتم الحديث فيه عن وصول نحو 630 ألف لاجئ إلى أوروبا، إجمالاً خصص الاتحاد الأوروبي أكثر من 10 مليارات يورو من ميزانية الاتحاد الأوروبي للتعامل مع أزمة اللاجئين في عامي 2015 و 2016¹.

2- التمييز بين اللاجئين والمهاجرين في عمليات دراسة ملفات اللجوء .

3- في سبيل التخلص من أعباء استقبال اللاجئين، دعا الاتحاد الأوروبي لإقامة مراكز إيواء ببعض الدول للبت في طلبات اللجوء التي يتقدم بها المهاجرون للتمييز بين اللاجئين والمهاجرين لمنح المجموعة الأولى الحق في الإقامة واللجوء إلى إحدى دول الاتحاد الأوروبي، في حين يتم حرمان المجموعة الثانية من الوصول إلى فرصة تحقيق "الحلم الأوروبي". ومن بين الدول التي تم اقتراح إقامة مراكز إيواء بها اليونان وإيطاليا باعتبارها من المحطات الأولى للاجئين في طريقهم إلى أوروبا.

وتتطلق الاستراتيجية الأوروبية أو جهود الوصول إليها من مجموعة من المبادئ الرئيسية تتمثل في²:

1- التشاركية: تتطلق خطة الاتحاد الأوروبي من مبدأ المشاركة بين كافة الدول الأعضاء في تحمل أعباء إدارة الأزمة وعدم تكفل دولة واحدة بها، وترفع لواء هذا المبدأ بشكل دائم الدول التي تتحمل العبء الكبر لاستقبال اللاجئين خاصة ألمانيا.

¹THE EU AND THE REFUGEE CRISIS : <http://publications.europa.eu/webpub/com/factsheets/refugee-1crisis/en/#what-is-the-eu-doing> . 20/05/2017 08:18.

ياسمين أيمن محمد عبدالله ، السياسة الألمانية تجاه قضية اللاجئين " دراسة حالة اللاجئين السوريين " 2011 - 2016 ، المركز الديمقراطي العربي ، الرابط :

2- الدفاع عن القيم الأوروبية : الرغبة في منع وتقييد الهجرة غير الشرعية وطلبات اللجوء إليها وما بين احترام قيم حقوق الإنسان وحقوق المهاجرين واللاجئين .ففي مجال الهجرة واللجوء يمكن التمييز بين نوعين من الأطر النظرية التي تحكم الفكر الأوروبي للتعامل معها :

الإطار الواقعي للأمن الداخلي والإطار الليبرالي المتعلق بحقوق الإنسان . فالإطار الواقعي يركز على مسألة التحكم في الحدود وعلى فكرة سيادة الدولة ، في هذا الصدد لا يوجد تمييز بين التحركات العابرة للحدود سواء أكانت في شكل هجرة غير شرعية أم لاجئين ، فالكل سواء في كونهم مواطنين من دولة ثالثة يجب التحكم في دخولهم إلى الأراضي الأوروبية و ضمن إطار الحفاظ على الأمن والاستقرار الداخلي . أما الإطار الليبرالي فعلى النقيض من ذلك ، يتبع منظوراً إنسانياً يركز على الأفراد ، ويُعلي من قيمة حقوق الإنسان . ومن هنا تتمثل الإشكالية الأوروبية في أن التركيز الشديد على الليبرالية قد يؤدي إلى تقويض سيادة الدولة ، بينما التركيز بشكل كبير على السيطرة والتحكم في الحدود قد يُقوّض حقوق الإنسان العالمية وقيمة ومبدأ حرية الحركة¹.

3- الدفاع عن الهوية الأوروبية: إن أزمة العديد من الاطراف الأوروبية مع اللاجئين لا تكمن في أعدادهم ولكنها تكمن في عوامل تاريخية وثقافية ودينية ، فغالبية اللاجئين ينتسبون للدين الإسلامي ، لذا ترى العديد من تلك الاطراف أن موجات اللجوء والهجرة إلى القارة الأوروبية تهدد هويتها المسيحية، الأمر الذي يتطلب موقفاً حازماً للحد من تلك الموجات.

المطلب الثالث : اللاجئين كتهديد في السياسة الأمنية الأوروبية

لم يتم النظر إلى قضية اللاجئين باعتبارها قضية دولية يتعين معالجتها على المستوي الدولي، إلا في الفترة التي اعقبت الحرب العالمية الأولى وتحديدا عندما ظهرت الى الوجود عصابة الأمم، ومنذ ذلك الوقت كان التصدي لمشكلة اللجوء يسير ببطء وبصورة متقطعة واستمر الوضع حتى أدرك المجتمع الدولي ضرورة انشاء شبكة من المؤسسات والنظم القانونية التي تهدف الى توفير الحماية الدولية لمشاكل اللاجئين والتعامل معها بطريقة شاملة وحدثت نقطة التحول عام 1951 مع انشاء مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين وتبني اتفاقية الامم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين قد وفرا معا ولأول مرة اطارا قانونيا يهدف الى حماية اللاجئين وفقا لمعايير دولية.

وحدات عملية أمنة اللاجئين في اوربا: لقد وضحت مدرسة كوبنهاغن كيف تصبح قضية ما مشكلة أمنية securitization فيرى ويفر أن تحول مسألة اجتماعية ما لرهان أمني محددًا للسلوك يتم

¹ محمد مطاوع ، مرجع سابق ، ص ص 27-28 .

بالممارسة الاستدلالية والاستطردادية للفاعلين الاجتماعيين، إذ بفضل قوة صيغة مضمون الكلام يحدث تأميناً أو بالأحرى "أمنه" لرهان اجتماعي بتقديمه على أنه يتعلق بالأمن وبذلك يتم الحصول على معالجة غير معتادة مقارنة بالرهانات الاجتماعية التي لم تكن موضوع عملية أمنه وتبقى خاضعة لمعالجة سياسية روتينية¹، وعليه فاللجوء هي من قبيل الرهان الأمني حيث يعتبر اللاجئين كتهديد للهوية الوطنية المحددة ثقافياً. ويشكل اللجوء رهاناً رئيسياً في الحوار الثقافي بين الاتحاد الأوروبي والمحيط الدولي لأنها تخاطب النواة الصلبة للهوية الأوروبية، وتكشف العلاقة الإشكالية بين الاتحاد الأوروبي والآخر.

1- الفعل الخطابى: كان صعود أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا واكتسابها قوة في الانتخابات مثل حزب الجبهة الوطنية في فرنسا وحزب الحرية، في النمسا وحزب الاستقلال في بريطانيا وحزب جيوبيك في المجر، وحزب الحرية في هولندا ربطت في خطاباتها بين الأمن و اللجوء وإقرارها باستعصاء إمكانية تحقيق الموائمة والانسجام بين اللاجئين والقيم الأوروبية سواء تعلق الأمر بأسلوب الحياة بنمط الثقافة السياسية السائدة وتنتزع نحو تصور اللاجئين كعدو للهوية والقيم الأوروبية المشتركة ولأمنها المجتمعي².

2- الفاعل الأمني: انتقل اللجوء من الحكومات كفاعِل أمنية إلى الاتحاد الأوروبي كفاعل كلي كما أن تقدير الاتحاد الأوروبي للتهديدات الجديدة بشكل فعال إلا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وهو ما لخصه في الوثيقة الإستراتيجية للاتحاد في كل من الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل والهجرة السرية واللاجئين، فالاتحاد الأوروبي أصبح فاعلاً أمنياً بسرعة استثنائية ومؤسس سريع لسياسات مواجهة التهديدات المحسوسة، ويسعى إلى احتواء ظاهرة تدفق اللاجئين والمهاجرين بصفة عامة³.

3- الإجراءات والسياسات: تمت ترجمة عملية أمنه اللجوء في جملة من السياسات. فقد قررت الدول الأوروبية الأعضاء تأسيس وكالة أوروبية للتعاون وإدارة الحدود الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي التي أصبحت تُعرف باسم الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود (فرونتكس) بهدف دعم التعاون من الناحية العملية بين الدول الأوروبية في ما يتعلق بالحدود الخارجية الأوروبية، وذلك

¹ المرجع السابق، ص ص 37-38.

2 -K. Seray: "Securitization of Migration in Europe: The Obstacle in front of European Values," The Journal of Turkish Weekly, , available at: <http://www.turkishweekly.net/op-ed/2714/securitization-ofmigration-in-europe-the-obstacle-in-front-of-european-values.htm>. 10/04/2017 15:57.

³ خديجة بتيقة، مرجع سابق، ص 57.

في ضوء تزايد معدلات تدفق المهاجرين غير الشرعيين وتوسع الاتحاد الأوروبي والربط الأوروبي المباشر بين المهاجرين والإرهاب¹ وإدخال تعديلات في اتفاقية شينغن ونظام دبلن، إضافة إلى إشراك وحدات أخرى في العملية لدى دول المنشأ والعبور من خلال اتفاقات العودة وعبر مشاريع الشراكة والجوار وغيرها لمواجهة هذه الظاهرة.

المبحث الثالث: مواقف الدول الأوروبية من أزمة اللاجئين:

تُعد أزمة اللاجئين من أكبر التحديات التي تواجهها أوروبا إذ لم يسبق أن حدث أمر مماثل منذ الحرب العالمية الثانية، وهي الحقبة التي أدت إلى ظهور منظومة قانونية تنظم لأول مرة وضع اللاجئين وحقوقهم وأساليب حمايتهم ، حيث كانت البداية لنشوء الإرث الحقوقي في أوروبا. ومن خلال السياسات الوطنية في التعامل مع أزمة اللاجئين، يتضح أن التعامل الأوروبي مع هذه الأزمة ليس متشابهاً، فهناك دول تعارض استقبال اللاجئين ودول أخرى تحاول قدر الامكان ان تتعامل مع الازمة بنوع من الانسانية.

المطلب الأول: محددات تعامل الدول الأوروبية مع أزمة اللاجئين

يتضح أن تعامل الدول الأوروبية مع هذه الأزمة ليس متماثلاً فهناك دول تبدي تسامحاً حيال استقبال أعداد إضافية من اللاجئين ، في حين أن هناك دولاً تظهر قلقاً، ويعود ذلك إلى عدد من المحددات أهمها²:

¹ محمد مطاوع ، مرجع سابق ، ص 30.

² إيمان النمس ، محددات الموقف الأوروبي من اللاجئين ، الرابط : <http://www.noonpost.org> 20/05/2017 07:13

1- المستوى الاقتصادي: هناك دول أوروبية ذات اقتصاد قوي ومزدهر ترحب باللاجئين وتستقبل منهم أعدادًا كبيرة ، فالسويد مثلاً قبلت خلال السنة الماضية حوالي 30 ألف طلب لجوء، نفس الأمر بالنسبة لألمانيا حيث لا توجد مخاوف من المبالغ التي ستُصرف على اللاجئين ولا تأثيرهم على الاقتصاد، بل العكس، بعض الخبراء يؤكدون حاجة الاقتصاد الألماني لدماء شابة من المهاجرين. في حين أن دول أوروبا الشرقية تعاني من صعوبات اقتصادية، تبدي صرامة أكبر في التعامل مع اللاجئين، وحتى وقت قريب كانت دول أوروبا الشرقية تصدر المهاجرين والعمالة نحو دول أوروبا الغربية بحثاً عن حياة أفضل، وهذا يفسر تعامل المجر مثلاً مع اللاجئين باعتبارهم عبئاً جديداً والترويج إلى أن قدوم هؤلاء اللاجئين سيكون سبباً في رفع نسبة البطالة وتدهور الاقتصاد.

2- درجة فعالية المجتمع المدني: الدول التي يوجد بها مجتمع مدني نشيط وفعال وعلى قدر من التعقيد المؤسسي والخبرة ، من المتوقع أن تبدي تسامحاً أكثر تجاه اللاجئين ، فضغط الحركات الاحتجاجية التي نظمتها مؤسسات المجتمع المدني أدى إلى تأثير مباشر على قرارات الساسة.

3-نفوذ اليمين المتطرف: من القيود والتضييق على اللاجئين في الدول التي يكون فيها حضور قوي لليمين المتطرف سياسياً، ففي المجر لم يخفِ رئيس الوزراء "فيكتور أوربان"، ضيقه من اللاجئين القادمين إلى بلاده في أكثر من تصريح . كما أن نشاط الحركات المعادية للمهاجرين أو الإسلام من المتوقع أن يؤدي إلى فرض المزيد من الاحتياطات، قد يكون من ضمنها رفض استقبال أعداد إضافية. على الرغم من بعض الاختلافات في الأولويات المحليّة لبعض الأحزاب اليمينيّة المتطرّفة في أوروبا، فإنّ هذه الأحزاب تشترك في موقف موحدّ تجاه الحدّ من استقبال اللاجئين بأنّهم السبب الرئيس للبطالة والجريمة ومظاهر أخرى لتدهور الأمن الاجتماعي وكمستغلّين للمساعدات الاجتماعيّة والصّحيّة التي توفرها الدولة.

4-حجم تدفق اللاجئين: هناك دول أوروبية تعاني من ضغوطات أكبر من الدول الأخرى، وهي الدول الحدودية مثل اليونان، إيطاليا، إسبانيا، حيث تصل إليهم أعدادًا كبيرة من اللاجئين، وإن كان أغلبهم لا يودون البقاء بل يعتبرون هذه الدول كمحطة للتنقل داخل أوروبا بسبب الامتياز الذي تمنحه لهم اتفاقية الشينغن، إلا أن هذه الدول تواجه ضغطاً كبيراً على حدودها، فبعضها مثل إيطاليا، أصبح ملزماً بتبني عمليات إنقاذ مكلفة على سواحلها، وأخرى وجدت نفسها مضطرة لبناء معسكرات أماكن احتجاج ومخيمات لإيواء هؤلاء اللاجئين ريثما يغادرون إلى وجهتهم التي يريدون

الوصول إليها، خصوصًا أن هذه الدول تعاني من ضائقات مالية واقتصاديات متعثرة، لهذا السبب نجد أنها تفرض الكثير من القيود لدخول اللاجئين والمهاجرين إليها.

5- العامل الديني: بعض دول أوروبا الشرقية أبدت قلقها من اندماج اللاجئين المسلمين، وفضلت استقبال لاجئين من الديانة المسيحية، بدعوى أن هؤلاء سيكون إدماجهم سهلًا، هذه المخاوف تظهر أيضًا في دول أوروبا الغربية لكن لا يتم الإفصاح عنها صراحة من قبل الساسة بسبب تراثها الحقوقي، حتى لا تظهر وكأنها تتبنى آراءً عنصرية ضد فئة معينة.

6- المخاوف الأمنية: لم تعد تقتصر فقط على انتقال الجهاديين إلى دول أوروبا، بل أيضًا المشاكل التي قد ترافق استقبال اللاجئين، مثل قيام الحركات المعادية للمهاجرين بأعمال عدوانية في مخيمات اللاجئين والمساجد وغيرها.

المطلب الثاني: سياسة الاستقبال والتعامل مع الأزمة

تتزعج ألمانيا الاتجاه الرامي إلى احتواء المهاجرين ودمجهم في المجتمعات الأوروبية، والذي تأثر نوعاً ما هو الآخر بمرور الوقت . فتغير مواقف الحكومات وزعماء هذه الدول لا يعني أن شعوبها ترحب بالضرورة باللاجئين. فقد ادى تفاقم الازمة الى انقسام شعبي في كل دولة ، بين مرحب باللاجئين ورافض لهم. فألمانيا شهدت بدورها مظاهرات تطالب بالتحرك للتعامل الإنساني مع اللاجئين والتخفيف من مآسيهم واتخذت مواقف مساندة لهم ودافعت على ضرورة استقبالهم. وفي المقابل قامت المجموعات القومية المتطرفة والنازية الجديدة بإحراق عدد من المباني السكنية المخصصة للاجئين في محيط مدينة درزدن الالمانية .

التزاما بالأجندة الأوروبية في استقبال اللاجئين, تقدم المفوضية الأوروبية رزمة متكاملة من المقترحات التي ستساعد في معالجة أزمة اللاجئين التي تواجه الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدول المجاورة بما يتضمن معالجة الأسباب الجذرية التي تقود الناس للسعي إلى اللجوء في أوروبا, وتمثلت في مجموعة من الإجراءات التي ستخفف الضغط على الدول الأعضاء الأكثر تأثراً خاصة اليونان وإيطاليا من خلال اقتراح ينقل 120.000 شخص هم بحاجة واضحة إلى

حماية دولية إلى دول أخرى في الاتحاد الأوروبي، تقترح المفوضية الأوروبية قانون لإقامة قائمة أوروبية موحدة لدول المنشأ الآمنة ستسمح بالنظر بشكل أسرع في طلبات اللجوء¹.

يتوجب على دول الأعضاء أن تلبية بشكل كافي وسريع الاحتياجات الآنية لطالبي اللجوء من ناحية الإسكان والخدمات، بيان اليوم يوفر الإرشاد للسلطات الوطنية والإقليمية والمحلية حول كيفية ضمان التقيد بقانون الاتحاد الأوروبي عند توريد هذه الخدمات بأسلوب بسيط وسريع بعيداً عن البيروقراطية.

تطالب إيطاليا وغيرها من دول جنوب الاتحاد الأوروبي بمساعدتها في التعامل مع آلاف اللاجئين الذين يصلون سواحل أوروبا في قوارب عبر البحر المتوسط من ليبيا.

جاء موقف فرنسا متسقاً -إلى حد ما- مع جارتها ألمانيا إذ دعت الدولتان إلى "تعاطٍ موحد" مع الأزمة. وانتقد وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس موقف بعض دول شرق أوروبا لعدم تعاونها في حل الأزمة، بموجب قوانين "دبلن" الأوروبية والتعامل مع أزمة اللاجئين السوريين، يتوجب على مطالب اللجوء أن سجل طلبه في أول دولة من دول الاتحاد يصل إليها وهذه الدولة هي التي تقرر ما إذا كانت ستقبل أو ترفض الطلب، دولة الوصول لأكثر من مليون شخص دخلوا الاتحاد الأوروبي العام الماضي وهو ما دفع اثنا إلى فتح حدودها للاجئين دون تسجيلهم ليتجهوا إلى دول الاتحاد الأخرى. وفي 19 أوت 2015 انتقد رئيس الوزراء الصربي "ألكسندر فوتشيتش" الاتحاد الأوروبي بسبب عدم الرد على بناء المجر للسياج الحدودي، وقال إن بلغراد سوف تشيد مآوى لآلاف المهاجرين العابرين إلى أوروبا الغربية².

المطلب الثالث: سياسة رفض استقبال اللاجئين

منذ انضمت دول أوروبا الوسطى للاتحاد الأوروبي، فتحت الأزمة صدعا بين الشرق والغرب ورفضت معظم الدول قبول حصص من اللاجئين بل ان بعضها استندت صراحة لأسباب دينية ودفع ذلك المستشار النمساوي "فيرنر فايمان" إلى القول إن على الاتحاد الأوروبي أن يعيد النظر في مساعداته المالية المستقبلية من أجل التنمية إذا لم تشارك دول الشرق في تحمل العبء.

¹ المفوضية الأوروبية، بيان صحفي، أزمة اللاجئين - المفوضية الأوروبية تتخذ مواقف عملية حازمة، الرابط:

file:///D:/eu_package_on_migration_ar.pdf 20/05/2017 07:42

² الجزيرة نت، مواقف متباينة لدول أوروبا من اللاجئين، الرابط:

السياسية التي انتهجتها مجموعة (فيسجراد) التي تضم كل من المجر وجمهورية التشيك وسلوفاكيا، التي تعارض بشدة أي توزيع إجباري لطالبي اللجوء الآن. ومن بينها موقف المجر المتشدد ، حيث شيدت سياجاً شائكاً على حدودها مع صربيا بهدف إعاقة تسلل اللاجئين إلى مناطق الاتحاد الأوروبي. وتدرعت هذه الدول بهواجس أمنية ديموغرافية ، واتخذت سياسات غير بناءة تجاه اللاجئين . فرئيس الوزراء "فيكتور أوربان" قال إن اللاجئين يشكلون خطراً على "الجزور المسيحية" لأوروبا ، واتهم ايضاً "ميركل" بزيادة تعقيد الازمة ، بإعلان استعداد ألمانيا لقبول أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين وتشجيع المزيد من اللاجئين على الاندفاع إلى أوروبا. بينما قررت كل من سلوفاكيا وجمهورية التشيك، إنهما ستقبلان عدداً صغيراً من اللاجئين ومن الأفضل أن يكونوا مسيحيين¹. أما رئيس الحكومة التشيكي "بوهوسلاف سوبوتكا"، فقد حذر من اتخاذ دول الاتحاد الأوروبي إجراءات أحادية الجانب في مواجهة أزمة اللاجئين. بينما في بريطانيا، فقد رفضت بداية المشاركة في الخطة الأوروبية الموحدة التي تقضي باستضافة اللاجئين في أوروبا، و أعلنت أنها ستخصص نحو مليار جنيه إسترليني مساعدات إنسانية لهؤلاء اللاجئين². قال "انتونيو فيتورينو" رئيس معهد جاك ديلاور وهو مؤسسة أبحاث مؤيدة للاتحاد الأوروبي "منذ بداية أزمة اليورو أصبحت أوروبا جزءاً من المشكلة الأخلاقية لا جزءاً من الحل. وأزمة الهجرة هذه تزيد من ضياع الدور النموذجي للتكامل الأوروبي". وسلم فيتورينو بأن اتفاقية دبلن غير منصفة للدول الواقعة على أطراف أوروبا والتي لا تتلقى مساعدة مالية أو عملية تذكر. وأضاف "الممارسة العملية تظهر أن النظام لم ينجح. والآن خرجت الأمور عن السيطرة". وتحتاج أوروبا سياسة لجوء مشتركة قادرة على فرز الطلبات وإعادة من لا يستحقون اللجوء إلى بلادهم وإعادة توطين اللاجئين الحقيقيين حسب قدرة الدول الأعضاء على استقبالهم³. فمع توافد المهاجرين واللاجئين إلى شواطئ إيطاليا واليونان أصبح الهاجس الأمني هو المسيطر على أسلوب تعامل الحكومات الأوروبية مع أزمة اللاجئين.

¹ أزمة الهجرة تمزق تماسك الاتحاد الأوروبي و تشوه صورته ، الرابط :

² السياسات الأوروبية تجاه اللاجئين: ثلاثية الأمن، الهوية، والقيم الانسانية ، مرجع سابق .

³ المرجع السابق .

الفصل الثالث
تقييم السياسة الأمنية الأوروبية ازاء اللاجئين

المبحث الأول: الانعكاسات السياسية والقانونية للسياسة الأمنية الأوروبية تجاه اللاجئين

قد أفرز الانتشار المضطرد لظاهرة اللاجئين في أوروبا حزمة الانعكاسات على كافة الأصعدة خاصة السياسية والقانونية , بخاصة للدول المستقبلية لموجات الهجرة الواسعة واللاجئين. إذ يأتي في مقدمة الآثار السلبية لحدوث اختلال في التوازن السياسي ، فقد ساهمت موجات اللجوء في إحداث قدر كبير من الخلل في التركيبة السياسية الحاكمة في أوروبا والمنظومة القانونية فيها.

المطلب الأول : الآثار السياسية والقانونية للسياسة الأمنية الأوروبية تجاه اللاجئين

طبيعة المنظومة القانونية المتعلقة باللاجئين فدول لديها منظومة قانونية متشددة تتعلق باللاجئين مثل هولندا. ومن المتوقع أن دولاً مماثلة لن تستقبل أعداداً كبيرة منهم بسبب الصعوبات القانونية، في حين أن الدول التي لا توجد بها الكثير من التعقيدات القانونية قد تستقبل أعداداً كبيرة نسبياً ، وفي هذا الإطار يمكن أن نلاحظ تغييراً في المنظومة القانونية لبعض الدول الأوروبية لتخفيف العبء عليها في استقبال اللاجئين ودراسة ملفات قبولهم من عدمه ومن أمثلة ذلك: تعديل قانون اللجوء والهجرة الألماني رغم إعلان السلطات الألمانية ترحيبها باللاجئين الذين يصلون إلى أراضيها، لجأت الحكومة لتعديل القواعد لمنظمة اللجوء والهجرة للحد من تدفقات الهجرة واللجوء إليها، من خلال التطبيق الصارم لقواعد وشروط اللجوء والتشدد فيها، وتسريع البت في طلبات اللجوء والترحيل الفوري لذوي الطلبات المرفوضة، واعتماد تصنيف جديد للدول الآمنة

ليصعبَ على مواطنيها التقدم بطلبات اللجوء في ألمانيا، كذلك الدنمارك أقدمت على نفس النهج ومن الإجراءات التي تم اتخاذها في هذا الصدد¹:

إعادة النظر في اتفاق دبلن الذي بمقتضاه، يتقدم اللاجئ بطلب اللجوء في أول دولة أوروبية يصل إليها، لكن الممارسة الأوروبية خلال أزمة اللاجئين الراهنة أثبتت أنه لا يمكن التمسك بالاتفاق ومن ثم أصبحت هناك ضرورة لإعادة النظر فيه .وقد شكل هذا الاتفاق إحدى نقاط الاختلاف بين الدول الأوروبية، فالدول المطلة على الشواطئ أو التي تعتبر أول محطة أوروبية في طريق اللاجئين كانت تدعو من قبل لمراجعة هذا الاتفاق لضمان عدم تحملها العبء الخاصة بالتعامل مع اللاجئين سواء التسجيل أو أخذ البصمات أو الإيواء لحين البت في طلبات اللجوء . وفي المقابل هناك دول أخرى بعيدة عن الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي تتمسك بالاتفاق، لعدم إعطاء الفرصة لدول كالغونان أو إيطاليا للتوصل من التزاماتها بموجب الاتفاق ، والاتفاقية لم يتم تعديلها رسمياً وإنما من خلال الممارسات على أرض الواقع.

أما الأحزاب السياسية في أوروبا فكانت وأفكارها وبرامجها تجاه اللاجئين مختلفة ومتضاربة الأفكار والطروحات حول عدم تبني موقف موحد ازاء اللاجئين. فأحزاب أقصى اليمين تنظر للاجئين بنظرة مغايرة تماماً لأفكار وتوجهات أحزاب اليسار واليمين الوسط.

أحزاب أقصى اليمين في أوروبا : تتخذ الأحزاب اليمينية المتطرفة من الخطر الديموغرافي والأمني للمهاجرين غير الشرعيين ذريعة لكسب التأييد الشعبي ولمحاولة الوصول إلى السلطة وهي تريد إلغاء اتفاقية "شينغن" كمقدمة لفرط عقد الاتحاد الأوروبي². لكن في المدى المنظور من المتوقع ألا يستغني الاتحاد الأوروبي عن هذه الاتفاقية بسهولة، بل سيعمل على تعديلها وتحسينها لمواجهة التحديات الإنسانية التي فرضتها الهجرة، وفي أسوأ الحالات قد يُوقف العمل بها لفترة محدودة ريثما يتم إيجاد حلٍّ لأزمة سياسة استقبال اللاجئين . وأثبتت سلسلة من التجارب أنّ اليمين المتطرف في الغرب يصل إلى ذروة نجاحه عندما تعجّ الأجواء السياسية بالأزمات الناتجة عن الإرهاب. فلقد حققت هذه الأحزاب انتصارات متتالية وازدادت شعبيتها في الآونة الأخيرة في دول أوروبية عديدة ، ليس بسبب إقناع قسم من الناخبين بأفكارها السياسية فحسب، بل في الكثير من الأحيان بسبب خوف هؤلاء من المجهول.

¹ أحمد شوقي، أزمة اللاجئين السوريين إلى أوروبا، الرابط file:///D:/Syrian-refugees-in-Europe.pd: 2017/05/23 21:20

² المرجع السابق .

على الرغم من بعض الاختلافات في الأولويات المحليّة لبعض الأحزاب اليمينيّة المتطرّفة في أوروبا، فإنّ هذه الأحزاب تشترك في موقف موحدّ تجاه الحدّ من اللجوء والهجرة بشكل عامّ و سواء كانت الهجرة شرعيّة أو غير شرعيّة بحيث تصوّر اللاجئين والمهاجرين بأنّهم السبب الرئيس للبطالة والجريمة ومظاهر أخرى لتدهور الأمن الاجتماعيّ وكمستغلّين للمعونات الاجتماعيّة والصحيّة التي توفرها الدولة¹. تعارض هذه الأحزاب سياسة استقبال اللاجئين وتعتبرها السبب الرئيس الكامن وراء الأعمال الإرهابيّة التي تتعرّض لها أوروبا. فهي ترى أنّ الإرهابيين يتسلّلون مع اللاجئين و المهاجرين غير الشرعيّين ، ومن ثمّ يتقلّون بسهولة بين الدول الأوروبيّة بسبب عدم وجود إجراءات تدقيق على الحدود الداخليّة بين هذه الدول.

تذهب الأحزاب اليمينية المتطرفة إلى اعتبار اللاجئين و المهاجرين كافّة على أنّهم إرهابيون بالرغم أنّ منهم من أصبحوا مواطنين أوروبيّين. وقد عبّر عن هذه الفكرة رئيس وزراء هنغاريا "فيكتور أوربان"، إذ اعتبر أنّ السؤال المطروح هو ليس ما إذا كان المهاجر إرهابياً، فهم كلّهم إرهابيون إنّما السؤال هو متى وصل إلى أوروبا. بالنسبة لهذه الأحزاب إنّ ظاهرة سياسة استقبال اللاجئين تعتبر عمليّة منظّمة لغزو أوروبا. وتحارب هذه الأحزاب التّنوّع الثقافيّ في المجتمع وتحمل أيديولوجيا معادية لجميع الثقافات الوافدة، كما تسعى إلى وضع نهاية للاتّحاد الأوروبيّ وقد بدأت بالضغط نحو إلغاء إحدى أهمّ اتفاقيّاته، اتفاقية شينغن، التي تعتبرها سبباً أساسياً في تنقّل الإرهابيين بحريّة.

حصل حزب "الشعب الدانماركي"، أكثر الأحزاب تطرّفًا في الدانمارك على 21.1 بالمائة من الأصوات في الانتخابات العامّة العام 2015 ليصبح بذلك ثاني أكبر حزب في البرلمان . يرفض هذا الحزب تأسيس مجتمع من المهاجرين في الدنمارك ، وهو يسعى بقوة القانون للحدّ من تدفق اللاجئين. ويتبنّى حزب "الجبهة الوطنيّة" الفرنسيّ أجندة انفصاليّة عن الاتّحاد الأوروبيّ ، كما يعادي بشدّة العملة الموحّدة واستقبال المزيد من اللاجئين المسلمين خصوصًا بعد أحداث باريس 2015. يشبه حزب "الحرّيّة" الهولنديّ حزب "الجبهة الوطنيّة" الفرنسيّ بتبنيّه موقفًا معاديًا للإسلام وللاتّحاد الأوروبيّ والمهاجرين واللاجئين. ويستند منهجه إلى التّراث المسيحيّ في أوروبا. كذلك يعمل حزب "الاستقلال" البريطانيّ المعادي للهجرة واللجوء على حماية الهويّة الإنجليزيّة من

¹ المرجع السابق.

المهاجرين وهو الحزب الذي دافع عن انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي الذي نجح في ذلك. ويشغل حاليًا أغلبية في البرلمان البريطاني.¹

واجهت المستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل" مطالب متزايدة من كل من الحزب المسيحي الديمقراطي والحزب المسيحي الاجتماعي بأهمية تعديل سياستها الحالية تجاه اللاجئين، ويبدو أن الحكومة الألمانية بدأت تتأثر بهذه الضغوط في ظل المطالبات بإلغاء حق اللاجئين السوريين في جمع الشمل وهو ما قد تكرر أيضاً في حالة السويد، "الحزب الديمقراطي" اليميني المتطرف، يكافح بشكل مستمر من أجل الوصول إلى السلطة وقد حقق نسبة 13 بالمائة في آخر الانتخابات واحتل 49 مقعداً ليصبح الحزب الثالث داخل البرلمان. يرفض هذا الحزب القوانين الميسرة لعملية الهجرة واللجوء ويرفض الشروط التي تحكم عضوية السويد بالاتحاد الأوروبي حيث لم تكف المعارضة عن توجيه انتقادات لاذعة لسياسات الحكومة اتجاه قضية اللاجئين.²

أحزاب اليسار في أوروبا : تعتبر أحزاب اليسار أن أزمة سياسة استقبال اللاجئين هي أزمة إنسانية بحتة وينبغي التعامل معها على هذا الأساس، وقد عانت في السنوات الأخيرة ولا تزال تراجعاً في شعبيتها بسبب سياستها هذه في مقابل تنامي شعبية الأحزاب اليمينية المتطرفة، وتعتبر أن خطاب هذه الأخيرة يغذي مشاعر الحقد والكراهية للمهاجرين لدى سكان أوروبا الأصليين.

ويعتبر المفوض الأوروبي جان كلود يونكر من أبرز المدافعين عن المهاجرين إذ قال: "يمكننا بناء جدران يمكننا إقامة الحواجز، لكن تخيل أنك أنت تحمل طفلك بين ذراعيك والعالم من حولك ينهار، لا يوجد جدار لن تتسلقه، أو بحر لن تعبره، أو ثمن لن تدفعه، أو حدود لن تقطعها لو كنت تريد الهرب من بربرية داعش".³ وقد عبر معظم قادة الدول الأوروبية عن تخوفه من خطر الصعود المتواصل لأحزاب اليمين المتطرف إذ اعتبر رئيس وزراء فرنسا السابق مانويل فالس أن "رجح اليمين المتطرف في الانتخابات يعني الحرب الأهلية"، فيما عبرت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل عن تخوفها من أن تؤدي عدائية هذه الأحزاب تجاه المهاجرين إلى انقسام ألمانيا

وجدت أحزاب اليسار نفسها مضطرة في أحيان كثيرة إلى وضع يدها في يد اليمين الوسط كي يتمكنوا من إقصاء اليمين المتطرف، ويعني ذلك انزواء الأحزاب اليسارية مؤقتاً وتركز الصراع

¹ محمد مطاوع ، مرجع سابق ، ص 37 .

² محمد محمود السيد ، مرجع سابق .

³ رولان مرعب ، مرجع سابق .

بين اليمين واليمين الأكثر تطرفاً. ولقد تحوّل اليمين المتطرّف في السّنوات الأخيرة من مجموعات ضاغطة كانت تقتصر أنشطتها في السابق على التّظاهر، إلى أحزاب تتمتع بشعبية واسعة وتهدّد أكثر من أي وقت مضى تماسك المجتمعات الأوروبية. وتتخوّف الأحزاب اليسارية من تأثير خطاب الأحزاب اليمينية المتطرّفة على الرّأي العامّ.

وتتمثل الرسالة الواضحة من نتائج هذه الانتخابات الأوروبية في أن الشعب الأوروبي غير راضٍ عن أداء الأحزاب السياسية الحاكمة وتعاملها مع الأزمة الاقتصادية الأوروبية أو مع قضايا الهجرة واللجوء في أوروبا . وعلى الرغم من أن أحزاب يسار الوسط ويمين الوسط المؤيدة للاتحاد الأوروبي تشغل نحو 70 بالمائة من مقاعد البرلمان الأوروبي البالغ عددها 751 مقعداً ، فإن أحزاب اليمين واليسار المتطرف حصلت على ما يقرب من ربع مقاعد البرلمان وهو ما يكفي ليعطيها صوتاً أقوى في تحديد مستقبل أوروبا.¹

المجتمع المدني: توجد حركة مؤيدة لاحتضان اللاجئين تقودها مؤسسات المجتمع المدني الحقوقية خاصة بعد حادثة غرق ايلان كردي المأساوية وانتشار صورته ممدا على الشاطئ التركي ، حيث اثارت هذه الصورة صدمة واسعة وتناقلتها كل وسائل الاعلام ودفعت الى انتشار حركات احتجاجية في عدد من المدن الاوروبية مثل ما حدث في النمسا وفرنسا بهدف تغيير سياسات هذه الدول لتتقبل فكرة استقبال اللاجئين دون مضيض وهو بالفعل ما يفسر الاستجابة الفرنسية بعد فترة من الرفض لنظام المحاصصة حيث تم الاعلان عن الاستعداد لا استقبال 24 الف لاجئ ، نفس الامر حدث في بريطانيا اذ غير كاميرون قراراته من النقيض الى النقيض حيث تململ في البداية من فكرة استقبال اللاجئين على الاراضي البريطانية ثم انقلب موقفه لاحقاً وبشكل مفاجئ لدرجة تقديمه وعدا باستقبال 20 الفا خلال السنوات القليلة القادمة.²

المطلب الثاني: الإرهاب الدولي والسياسة الأمنية الأوروبية تجاه اللاجئين

يضرّب الإرهاب في العالم كلّه ليس في أوروبا فحسب ، والحوادث الإرهابية التي وقعت مؤخراً في أوروبا ليست نتيجة تسلل الإرهابيين مع اللاجئين كما هو شائع، إذ تبين أنّ غالبية الإرهابيين هم من المواطنين الأوروبيين من الأجيال المتعاقبة لمهاجرين شرعيين. فالمشكلة إذاً هي في عدم اندماج المهاجرين في المجتمعات الأوروبية. فتعرّضت بعض الدول الأوروبية لهجمات

¹ محمد مطاوع ، مرجع سابق ، ص 38 .

² إيمان النمّس ، مرجع سابق .

إرهابية، وقد سجّل العام 2015 أعلى نسبة منها، وتزامنت هذه الهجمات مع تزايد أعداد اللاجئين الوافدين إلى أوروبا.

كانت العاصمة الفرنسيّة باريس مسرحًا لهجتين إرهابيتين في العام 2015 أدتا إلى مقتل 140 شخصًا، الأولى على صحيفة "تشارلي إيبدو"، والثانية حين هاجم ستّة إرهابيين مواقع عديدة في العاصمة في توقيت واحد. في العام 2016، تعرّضت مدينة "نيس" إلى عمل إرهابي وقع ضحيته 84 شخصًا، تبعته حادثة ذبح الكاهن جاك هامل داخل كنيسة في "النورماندي".¹

كما أنّ بريطانيا لم تسلم أيضًا من الإرهاب ففي 2015، قام رجل بطعن ثلاثة أشخاص في قطار الأنفاق في لندن، وقد صنّفت الشرطة هذه العمليّة على أنّها إرهابية. وبحسب رئيس الوزراء البريطاني فإنّه خلال العام 2015، تمّ إحباط ست محاولات إرهابية. ونالت ألمانيا حصّتها من الهجمات الإرهابية في العام 2016. الهجوم الأول نفّذه مهاجر أفغاني، حين قام بطعن خمسة أشخاص على متن قطار أمّا الهجوم الثاني فتمثّل بقيام لاجئٍ سوري بتفجير نفسه ما أدى إلى جرح 12 شخصًا. وارتباط الأحداث الإرهابية في أوروبا بسياسة استقبال اللاجئين فيه رأيان مختلفان في سياسة أوروبا حول اللجوء. فالأحزاب اليسارية تعتبر أنّ تنظيم "داعش" يريد جذب الأوروبيين إليه وليس تصدير مقاتليه إلى أوروبا، وبالتالي لا علاقة للاجئين بالإرهاب، فيما الأحزاب اليمينية المتطرّفة تعتبر أنّ اللاجئين و المهاجرين عامّة سواء مهاجرين شرعيين أو غير شرعيين أو مواطنين أوروبيين من الأجيال المتعاقبة للمهاجرين، هم مصدر الإرهاب. بغية معرفة حقيقة علاقة الإرهاب بالهجرة واللجوء يجب معرفة من ينفذ الهجمات الإرهابية في أوروبا؟ وما إذا كان الإرهاب يضرب أوروبا فقط حيث تكمن ظاهرة سياسة استقبال اللاجئين؟

يقاتل حوالي 2500 مواطن أوروبي في صفوف تنظيم "داعش" وهؤلاء يشكّلون نسبة كبيرة ممّا يُعرف بالمقاتلين الأجانب في صفوف هذا التنظيم أي هم ليسوا عراقيين أو سوريين. ونسبة لا بأس بها من المقاتلين الأوروبيين هم من غير الديانة الإسلامية، وقد اعتنقوا الإسلام للقتال في صفوف تنظيم "داعش".²

¹ محمد محمود السيد ، التدايعات السياسية والأمنية لانتشار ظاهرة اللاجئين في دول المنطقة ، الرابط :

http://youthmoth.com/post.php?pId=19#sthash.vJVg1VGr.dpuf 20/05/2017 23:14

² بُغْد سياسي: تدايعات تصاعد الاهتمام بقضية اللاجئين السوريين ، الرابط :

http://rawabetcenter.com/archives/12475

20/05/2017 12:04

إنَّ ما أوردناه يدلّ إلى أنّ الإرهاب لا يضرب أوروبا فقط ، حيث يتدفّق اللاجئون إنّما يضرب جميع أنحاء العالم، ويدلّ أيضًا إلى أنّ الإرهابيين ليسوا لاجئين فقط بل إنّما أيضا مواطنون أوروبيون. كلّ ذلك يعزّز موقف الأحزاب اليساريّة الدّاعم لاستقبال اللاجئين من منطلق المبادئ والقيم الإنسانيّة للشّعب الأوروبي. كل ذلك يدلّ أيضًا على أنّ هؤلاء الإرهابيين هم مواطنون إنّما من الأجيال المتعاقبة للمهاجرين، لم يندمجوا في المجتمع الأوروبي وتمّ تجنيدهم لتنفيذ أعمال إرهابيّة، وذلك يصبّ في مصلحة الأحزاب اليمينيّة المتطرّفة. وبالتالي، فإنّ الإرهاب ليس مرتبطًا حصراً بسياسة استقبال اللاجئين، إنّما بالهجرة عامّة حتّى الشرعيّة منها ، والمشكلة إذًا ليست في تسلّل الإرهابيين مع المهاجرين غير الشرعيين إنّما المشكلة هي في دمج المواطنين الأوروبيين ذوي الاصول الاسلامية في مجتمعات الدول الأوروبية¹.

إنّ ممارسات بعض المسلمين في أوروبا وأسلوب حياتهم، وللموضوعيّة يمنح اليمين المتطرّف فرصة لنشر أفكاره، وبخاصّةٍ عندما يتعلّق الأمر بالتعصّب الديني. وبالتالي ستستمرّ هذه الأحزاب باستخدام اللاجئين كورقة لكسب التأييد الشّعبي ولمحاولة الوصول إلى السلطة بغية تنفيذ أجندتها السياسيّة وفي مقدّمتها إضعاف اتّفاقيّة "شينغن" أو إلغاؤها وإلى تقييد حرّيّة حركة الأشخاص. والتوجّه الحالي هو لإعادة النّظر في الاتّفاقيّة والعمل على تحسينها للتّمكّن من الموازنة بين الأمن وبين حرّيّة الحركة ، ريثما يتمّ إيجاد حلّ لظاهرة سياسة استقبال اللاجئين .

¹ رولان مرعب ، مرجع سابق .

المبحث الثاني: الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للسياسة الأمنية الأوروبية تجاه اللاجئين

طرح تفاقم أزمة اللاجئين وتطورها أبعاداً جديدةً وتداعيات مُركبة، طالت كل من دول العبور والاستقبال وشملت كافة المستويات السياسية والاجتماعية و الاقتصادية بالإضافة إلى قيام البعض باستغلال هذه الظاهرة على المستويين السياسي والاقتصادي وهو ما يخلق جو من القلق و التباين والغموض في المواقف الأوروبية المختلفة .

بلغ عدد اللاجئين أو المهاجرين إلى دول الاتحاد الأوروبي خلال العام 2015 حوالي 1.8 مليون اللاجئ. أمام هذه الأعداد الهائلة من اللاجئين كانت استجابة الحكومات والمؤسسات الأوروبية بطرق غالباً ما قوّضت القيم الأساسية وحماية الحقوق أو تجاهلتها، بدلا من العمل معا باستمرار للدفاع عنها، في مواجهة تحديات أزمة اللاجئين، انقسمت الآراء في الدول الأوروبية ما بين أفكار الأحزاب اليسارية الداعمة للهجرة والمتسلّحة بالمبادئ الإنسانية وقيم الحرّية والمساواة والحق في التعبير والعيش الكريم، التي قامت عليها أوروبا أساساً، وكان ذلك على حساب

المصلحة والفائدة وما بين أفكار الأحزاب اليمينية المتطرّفة والحركات المناهضة للهجرة والتي لا ترى من اللاجئين الجانب الإنساني، بل تهديد أمني واقتصادي وديموغرافي وثقافي.

المطلب الأول : الآثار الاقتصادية للسياسة الأمنية الأوروبية تجاه اللاجئين

تنتج سياسة استقبال اللاجئين أعباء على الميزانية العامة للدول الأوروبية، إضافة إلى أنها تؤدي إلى إدخال أعداد كبيرة منهم إلى أسواق العمل خلال فترة زمنية قصيرة ، ما يدفعها إلى تخصيص اعتمادات مالية بهدف السيطرة على تدفقهم.

أ- اعباء اللجوء على الميزانية العامة : تضيف سياسة استقبال اللاجئين على المدى القصير ضغوطات على اقتصاد الدول الأوروبية. فهي ترتب أعباء على الميزانية العامة نتيجة تكاليف استقبال وإيواء أو ترحيل اللاجئين إنما هذه التكاليف تُعتبر ضئيلة نسبة لحجم اقتصاد أوروبا واقتصاد الدول التي تستقبلهم. أمّا على صعيد سوق العمل، فتأثير اللجوء على الدول المستقبلة لهم محدود، باستثناء البعض منها الذي يعاني أصلاً ارتفاعاً في معدّل البطالة. وتختلف الأرقام حول تكلفة تدفق اللاجئين على الميزانية العامة، لكن تتفق على أنّ هذه التكلفة هي ضئيلة نسبة لحجم اقتصاد الدول التي تستقبلهم. تشمل الكلفة المصاريف الأولية لتأمين الاحتياجات الإنسانية لطالبي اللجوء، والمصاريف اللاحقة المترتبة جرّاء دمجهم في سوق العمل أو إعادة المرفوضين منهم إلى بلادهم.

تتضمّن المصاريف الأولية تأمين المأكل، والمأوى، وكلفة المدارس وتعلّم اللّغة والمساعدات المالية الشهرية التي تبدأ من 10 يورو للشخص الواحد الذي يسكن في مراكز الاستقبال وتصل إلى أكثر من 300 يورو للذين يتمّ إيوؤهم في منازل. تتراوح الكلفة الإجمالية للمصاريف الأولية خلال السنة الأولى ما بين 08 آلاف و12 ألف يورو لكلّ طالب لجوء. تنتج المصاريف اللاحقة عن الكلفة اللازمة لتبيان مهارات اللاجئين للتمكّن وبأسرع وقت من دمجهم في سوق العمل وتوجيههم إلى المجالات والمواقع التي تحتاج إليهم. يضاف إلى هذه المصاريف كلفة ترحيل طالبي اللجوء المرفوضين.¹

إنّ بعض الإحصاءات تظهر كلفة استقبال اللاجئين في ألمانيا التي تعدّ الأكثر استقبالا للاجئين، إذ تتوقّع زيادة 0.5 بالمائة على الناتج المحلي الإجمالي سنويًا في العامين 2016

¹ رولان مربع ، مرجع سابق .

و2017 في حين أنّ في النمسا ارتفعت كلفة المهاجرين من 0.1 بالمائة من الناتج المحلي في العام 2014 إلى 0.15 بالمائة في العام 2015 ومن المتوقع أن ترتفع إلى 0.3 بالمائة في العام 2016. أمّا السويد فقد زادت من ميزانية الإنفاق على الهجرة واللّاجئين في العام 2016 لتصبح 0.9 بالمائة من الناتج المحلي من أجل تحسين أنظمة دمج المهاجرين.¹ وفي هذه الحال تكون الأعباء على الميزانية العامة مرتفعة نسبياً على المدى القصير، لكنّها تتخفّف في حال السّماح لطالبي اللّجوء بدخول سوق العمل، أو التّسريع في البتّ بطلباتهم وإعطائهم صفة لاجئ تمّ إدخالهم في سوق العمل وبالتالي البدء بدفع الضّرائب والمساهمة في الميزانية العامة.

ب- التأثير على سوق العمل : تختلف الفترة القانونيّة التي لا يُسمح خلالها لطالب اللّجوء لا يزال ينتظر الموافقة على طلبه ، أي لم يحصل بعد على صفة لاجئ بدخول سوق العمل من دولة إلى أخرى. يسمح لطالب اللّجوء في اليونان، والنّرويج والسّويد بدخول سوق العمل بمجرد تقديم طلب اللّجوء، أمّا في النمسا وألمانيا فهذه الفترة محدّدة بثلاثة أشهر، ترتفع إلى ستّة أشهر في إيطاليا وإسبانيا، وإلى تسعة أشهر في فرنسا، أمّا أقصاها ففي بريطانيا وتشيكيا حيث تبلغ هذه الفترة سنة كاملة.

ج- تمويل برامج مكافحة الهجرة و اللّجوء : رصدت أوروبا اعتمادات ماليّة بقيمة 7 مليار يورو ما بين العامين 2014 و2020 لمواجهة أزمة سياسة استقبال اللّاجئين، وقد أدرج هذه الاعتمادات ضمن موازنته تحت بندين² :

البند الأوّل هو بند "اللّجوء و الهجرة و الدّمج"، بلغت الأموال المخصّصة لهذا البند 3.1 مليار يورو وتهدف إلى دعم جهود الاتّحاد الأوروبيّ لزيادة قدرة استيعاب مراكز سياسة استقبال اللّاجئين وتحسين مستوى خدماتها كي تتطابق مع المعايير الأوروبيّة ، إضافة إلى دمج اللّاجئين في المجتمع وفي سوق العمل ، وتفعيل برامج التّرحيل لطالبي اللّجوء المرفوضين. بلغت حصّة اليونان من هذه الأموال 259.4 مليون يورو، أمّا إيطاليا فحصلت على 315.4 مليون يورو، وفرنسا 286.6 مليون يورو.

بلغت الأموال المخصّصة لبند "الأمن الداخلي" 3.9 مليار يورو، وقد قسّمت إلى قسمين: الجزء الأوّل يستخدم لتمويل عمليّات مراقبة الحدود الخارجيّة لأوروبا، أمّا الجزء الثّاني فمخصّص لتعزيز قدرات الشّرطة وأجهزة الأمن لمكافحة عمليّات الاتجار بالبشر وحماية البنى التّحتيّة الأساسيّة من

¹ المرجع السابق .

² المرجع السابق .

خطر الإرهاب. وقد حصلت هنغاريا على 61.5 مليون يورو من هذه الأموال بينما حصلت ألمانيا على 134 مليون يورو.

- **تأثير اللجوء على المدى البعيد** : تشير إحصاءات المفوضية الأوروبية إلى أنّ معدّل أعمار الشعوب الأوروبية سوف يرتفع من 39 في العام 2004 إلى 49 في العام 2050 . توزع سگان الاتحاد الأوروبي بحسب فئة الأعمار في العام 2014 على الشكل الآتي:

فئة (صفر إلى 14 سنة) 15.6 بالمائة من عدد السگان، أمّا فئة اليد العاملة (15 إلى 65) فشكّلت 65.9 بالمائة وفئة (فوق الـ 65) كانت نسبتها 18.5 بالمائة، وبلغ معدّل الأعمار 42.2. أمّا معدّل الإعالة فوصل إلى 28.1 بالمائة أي ما يعادل 3.5 شخص من الفئة العاملة لكلّ شخص من فئة فوق الـ 65 ومن المتوقع أن يرتفع إلى 53 بالمائة في العام 2050 . تشير هذه الأرقام إلى تحوّل البنية السكانية الأوروبية إلى مجتمع هرم، ترتفع فيه نسبة الإعالة ويفرض معضلة ديموغرافية تبعاتها خطيرة اقتصادياً¹.

لن تظهر الآثار الإيجابية لأزمة اللاجئين على الاقتصاد الأوروبي إلا على المدى الطويل. وترى الدراسات الاقتصادية المختلفة أنّ التأثير السلبي لهؤلاء اللاجئين لن يستمرّ طويلاً في حال تأمين وظائف في أماكن الحاجة إليهم.

يرى العديد من الخبراء الاقتصاديين أنّ تدفق هذا العدد من اللاجئين، الذين يشكّل الشباب النسبة الأعظم منهم، إلى دول صناعية كبرى مثل ألمانيا سوف ينعش اقتصاد هذه الدول وليس العكس، إذ يمكن استدراك الأعباء على المدى القصير للحصول على المنافع على المدى البعيد. وبالتالي، وبحسب بعض الخبراء أيضاً، هؤلاء المهاجرون هم نعمة سوق العمل.

المطلب الثاني : الآثار الاجتماعية والديموغرافية للسياسة الأمنية الأوروبية تجاه اللاجئين

إنّ الأثر الديموغرافي للاجئين مرهون بتصرف المجتمعات الأوروبية الأصلية. فبقاء معدّل الخصوبة لديهم على ما هو عليه حالياً سيؤدّي حتماً إلى تغيير وجه أوروبا في أواخر القرن الحالي، أمّا إذا تمكّنت هذه المجتمعات من زيادة معدّل الخصوبة لديها، وهو ما تحاول الدول التشجيع عليه حالياً، فإنّه في أكثر الافتراضات موضوعية، ومع الأخذ بعين الاعتبار هجرة حوالى

¹ المرجع السابق .

مليون شخص سنويًا إلى أوروبا حتى العام 2050، ستصبح نسبة المواطنين الأوروبيين المسلمين نسبة ثابتة تقدر بحوالي 16 بالمائة من سكان الاتحاد الأوروبي¹.

تواجه أوروبا، إضافة إلى مشكلة الشيخوخة التي تعانيها، معضلة أخرى ناتجة عن تدني "معدل الخصوبة" في مجتمعاتها، ما يؤدي إلى تناقص عدد السكان. الحل السريع الذي تعتمده بعض الدول الأوروبية لحل هذه المعضلة هو استقبال اللاجئين، لكن البعض يرى في هذا الحل تهديدًا لهوية أوروبا "المسيحية". فيقول رئيس الوزراء المجري "فيكتور أوربان":

(إذا سمحنا لهم بدخول أوروبا ومانفستنا فيها فسيتكاثرون ويفوقونا عددا إنها مسألة حسابات وأرقام ونحن لا نحب ذلك).²

أ- معدل الخصوبة العالمي انخفض انخفاضاً واضحاً من 4.2 مواليد لكل امرأة في فترة 1970-1980 إلى 2.7 مواليد لكل امرأة خلال فترة 2000-2005 ويعود ذلك إلى تسارع التحضر وتغيير منزلة الطفل في المجتمع، التقدم في تدرّس الفتيات بالإضافة إلى تراجع متوسط الخصوبة بالبلدان النامية، في هذه الأخيرة يقدر هذا المعدل بـ 2.9 مواليد لكل امرأة مقابل 1.6 مولود لكل امرأة في الدول المتقدمة وهذا التباين يعكس الاختلافات التي تعرفها مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هاتين المجموعتين من البلدان. وتشهد الدول المتقدمة اليوم معدلات خصوبة أدنى مع وجود اختلافات كبيرة فيما بينها، في أوروبا بدأ التراجع للخصوبة مع نهاية ق 18 واستمر خلال ق 19 و 20 فكل الدول الأوروبية التي تعرف اليوم معدلات إنجاب منخفضة كانت لها معدلات إنجاب مرتفعة سابقاً (انتقل متوسط عدد الأطفال للمرأة الواحدة بأوروبا في القرن 18 من 4 أو 5 أطفال إلى أقل من طفلين 1.4 حسب معطيات 2000 و 2005). ويتراوح معدل الخصوبة بين مختلف مناطق أوروبا ما بين 1.77 مولود لكل امرأة في شمال أوروبا و 1.6 مولود لكل امرأة في غربها و 1.3 في شرقها وجنوباً.³

ب- تحاول أوروبا تحفيز النمو الطبيعي بإكثار الولادات عبر إجازات الأمومة الطويلة والمساعدات المالية بحسب عدد الأولاد. لكن هذا الإجراء لن تظهر نتائجه سوى على المدى

[/https://arabic.rt.com](https://arabic.rt.com)

21/05/2017

00:54

¹ روسيا اليوم، الرابط :

² الغارديان، "حكومة فيكتور أوربان جلبت العار للمجر" الرابط :

http://www.bbc.com/arabic/inthepress/2015/09/150916_press_thursday

21/05/2017

00:38

http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2013/07/130711_birth_rate_europe_goes_low

³ الرابط :

20/05/2017

00:28

البعيد. أمّا على المدى القريب ، فالهجرة هي أسرع الحلول فبحسب المفوضيّة الأوروبية تحتاج أوروبا إلى 1.5 مليون مهاجر سنويًا حتّى العام 2050 لسدّ النقص المتوقّع حصوله في عدد السكّان.

إنّ غالبية اللاجئين الذين يصلون إلى أوروبا هم من المسلمين ، ممّا يدفع الأحزاب اليمينيّة المتطرّفة إلى مناهضة الهجرة خوفًا على الهوية المسيحيّة لأوروبا. فمعدّل الخصوبة للأوروبيين المسيحيّين هو حوالي 1.55 ، في المقابل هو 2.7 لدى المسلمين المقيمين في أوروبا وللمهاجرين و اللاجئين. وبالتالي فإنّ عدد سكّان أوروبا لن يتغيّر بحلول العام 2050، إذ إنّ من المتوقّع أن يزيد نحو 4 ملايين إنّما هذه الزيادة ستكون حصيلة انخفاض 71 مليون من المسيحيّين، وازدياد حوالي 75 مليون من المسلمين، عندها سيّشكّل المسلمون حوالي 20 بالمائة من سكّان أوروبا مقابل 6 بالمائة حاليًا

لا يمكن غضّ النّظر عن السيناريو السّابق تمامًا، إنّما هذا السيناريو يفتقد إلى بعض الواقعيّة. فمعدّل الخصوبة ينخفض في جميع أنحاء العالم كافّة حتّى في البلدان ذات الأغلبية المسلمة وبالتالي فمن الواقعيّ القول إنّ معدّل الخصوبة لدى المسلمين في أوروبا سينخفض إلى 2.1 بالمائة (المعدّل الذي يعطي ثباتًا في عدد السكّان)، إضافةً إلى أنّه وفق تقدير الأمم المتّحدة، فإنّ ظاهرة الهجرة ستتحسّر بشكل كبير بحلول العام 2050. في هذه الحالة آخذين بعين الاعتبار هجرة 1.2 مليون نسمة سنويًا حتّى العام 2050، فإنّ عدد المسلمين في أوروبا سيثبت على 80 مليون. أمّا المسيحيّون فسيتناقصون بنسبة 1 بالمائة سنويًا، إلّا إذا تمكّنوا من تحقيق معدّل خصوبة 2.1، عندها سيّشكّل المسلمون نسبة ثابتة تقدر بـ 16 بالمائة من سكّان أوروبا.¹

يشكّل اللاجئون حاجة اقتصادية للدول الأوروبية لا يمكن للمناهضين للهجرة إنكارها لكنّ الآراء تختلف حول المهاجرين من وجهة النّظر الديموغرافيّة حيث يرى البعض أنّهم قنبلة ديموغرافيّة ستغيّر الهوية المسيحيّة لأوروبا ، فيما البعض الآخر يرى أنّهم حاجة ديموغرافيّة في وجه تناقص السكّان والشّيوخ الأوروبية. ينسحب اختلاف الرأىّ هذا على وجهة النّظر الأمنيّة.

المطلب الثالث : الآثار الثقافية للسياسة الأمنية الأوروبية تجاه اللاجئين

¹ رولان مرعب ، مرجع سابق .

قبول استقبال اللاجئين وتقاسم الحصص ليس كافيا ، خصوصا اذا استمر التدفق بهذا الشكل الذي سيؤدي الى ارهاق الدول الاوروبية عندما تستنفذ سعتها وتبدأ ازمات تظهر على السطح تتعلق بوفود المزيد من الاعداد خاصة اذا استمرت حملات اليمينية المتطرفة المعادية للمهاجرين التي بدأت ترتفع اسهمها مع تبنيتها لخطاب شعبي يلقى قبولا من قبل فئات واسعة يتعلق اساسا بان هؤلاء المهاجرين سيغيرون الطبيعة الثقافية لأوروبا وسيعملون على اسلمتها والإضرار بأنظمتها العلمانية ، كما انهم سيحملون تناقضاتهم الثقافية ووجود عناصر متطرفة من الجماعات الجهادية المنتشرة في الشرق الاوسط وسط اللاجئين ، واضرارهم بالاقتصاد وتسببهم بزيادة البطالة ورغم ان هذه الحجج تدحض يوميا من قبل متخصصين أمنين واقتصاديين إلا انها مازالت شديدة الانتشار في خطاب هؤلاء وتجد اذانا صاغية من عموم الناس.¹

أضحت بعض الدول الأوروبية أكثر جرأة في التصريح بمعيار "دين اللاجئ" في قبول اللاجئين، الذين يتقدمون بطلبات إليها. وبعد أشهر من المفاوضات والنقاشات توصلت الدول الأوروبية إلى اتفاق من أجل توزيع اللاجئين القادمين عن طريق اليونان وإيطاليا بشكل عادل على أوروبا، إلا أن ظهور عنصر "الدين" في معايير قبول اللاجئين أبرز من جديد العنصرية تجاه المسلمين.

وسلوفاكيا عارضت نظام توزيع اللاجئين على الدول الأوروبية، التي أعلنت رسميًا أنها ستستقبل المسيحيين فقط من اللاجئين السوريين. وإعلان رئيس الوزراء، "روبرت فيكو" أن بلاده ستستقبل 100 مسيحي سوري، قال الناطق باسم الخارجية، "إيفان ميتيك"، إنه لا يوجد مساجد في بلاده، وإن المسلمين سيواجهون صعوبة في التأقلم. ويبرز التمييز الديني لدى دول أوروبا الشرقية، حيث قال الرئيس التشيكي، "ميلوس زيمان"، في تصريحات صحفية سابقة، إن على بلاده ألا تستقبل اللاجئين المسلمين وأولئك القادمين من بلدان شمال أفريقيا بسبب الفوارق الثقافية².

ومن الواضح ان أوروبا ليست مستعدة لاستقبال الملايين من اللاجئين ويرجع ذلك الى عدد من الامور من ضمنها ان دول الوصول مثل اليونان وايطاليا ودول اوروبا الشرقية اقتصاديتها

¹إيمان النمس ، مرجع سابق .

هشة وبعضها يعاني من مشاكل عويصة متفاقمة في هذا المجال ، اضافة و كما ذكرنا التوجس من الهوية الاسلامية للاجئين و حتى الدول التي تعتبر ان حركة اللاجئين هذه قد تكون مفيدة لاقتصادياتها مثل المانيا تخضع لضغوط جمة لن تجعل ابوابها مفتوحة لجميع اللاجئين لفترة طويلة.

الخلاصة

توصّلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات فيما يخص معالجة السياسة الأمنية الأوروبية تجاه أزمة اللاجئين ومن أبرزها:

1- السياسة الأمنية الأوروبية تجاه اللاجئين كانت سياسة منقسمة وغير موحدة، بين مجموعتين من الدول الأوروبية، المجموعة الأولى تعد ضمن خط الطوق والمواجهة الأولى لاستقبال اللاجئين وتحمل العبء الأكبر في التعامل مع اللاجئين. وهذه المجموعة تطالب الدول الأوروبية الأخرى بالمساعدة في تحمل الأعباء وتوزيع العادل للاجئين على كافة الدول الأوروبية. بينما تعتبر بقية الدول الأوروبية الأخرى أن قضية اللاجئين هي مسألة تخص السياسة الداخلية لأية دولة، وعملية استقبال اللاجئين تكون وفق الخطط الأوروبية المعدة لذلك.

2- تحاول الدول الأوروبية جاهدة، مجتمعة ومتفرقة في منع دخول اللاجئين، باعتبارهم مصدرا للعديد من المشاكل والأزمات السياسية والاقتصادية والأمنية.

3- بروز اليمين المتطرف على الساحة السياسية كبديل قادر على الحد من تدفق واستقبال اللاجئين وإيلاء الأهمية للهوية الوطنية لكل دولة. وهو ما ثبت في زيادة نسبة مقاعد البرلمان في

الانتخابات الداخلية الأوروبية وكذا في انتخابات البرلمان الأوروبي، الذي يطالب بمراجعة كافة السياسات الأوروبية وعلى كافة الأصعدة بما فيها إنهاء العمل الأوروبي المشترك.

4- طغى على السياسة الأمنية الأوروبية النهج الواقعي الذي يركز على الخصوصية لكل دولة في حماية أمنها الوطني وتأمين سيادتها الوطنية دون التقييد بالاتفاقيات والعهود الأوروبية أو الدولية المتعلقة بحماية والدفاع حقوق الإنسان والقيم الإنسانية.

5- فشل المؤسسات والآليات والمخططات الأوروبية المشتركة التي تعنى بمعالجة قضايا اللجوء و الهجرة، التي ضلت عاجزة على الحد والتقليل من أعداد اللاجئين القادمين الى أوروبا.

قائمة المراجع

أولاً-المعاجم والقواميس

1- مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز ابادي ،اشراف محمد يعقوب العرقسوسي، القاموس المحيط، بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط8 ، 2005.

ثانياً-الكتب

- 1-عباس عالي الحديثي، نظريات السيطرة الاستراتيجية ، صراع الحضارات ، الأردن : دار أسامة للنشر والتوزيع 2004.
- 2-محمد مصطفى كمال ، فؤاد نهرة، صنع القرار في الاحاد الأوروبي والعلاقات الأوروبية العربية بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2012.

ثالثا- الأبحاث والرسائل الجامعية

- 1- أليامين بن سعدون، الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة ، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة باتنة : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، فرع العلاقات الدولية،2008-2009).
- 2- أمينة دير، أثر التهديدات الأمنية على واقع الأمن الانساني في افريقيا دراسة حالة دول القرن الافريقي، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة محمد خيضر بسكرة : كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية ، فرع علاقات دولية و استراتيجية ،2013-2014).
- 3- أيت ايدير حورية، تطور الحماية الدولية للاجئين ، رسالة دكتوراه في العلوم غير منشورة (جامعة تيزي وزو: كلية الحقوق و العلوم السياسية ، تخصص القانون ، 2014).
- 4- إيدابير أحمد، التعددية الاثنية و الأمن المجتمعي : دراسة حالة مالي ، رسالة ماجستير غير منشورة(جامعة الجزائر 3 : كلية العلوم السياسية والاعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص الدراسات الأمنية و الاستراتيجية 2011-2012)
- 5- بشكيط خالد، دور المقاربة الأمنية الانسانية في تحقيق الأمن في الساحل الافريقي ، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر 3 : كلية العلوم السياسية والاعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص دراسات افريقية 2010-2011)
- 6- تباري وهيبة، الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف لاطلسي ،دراسة حالة: ظاهرة الارهاب، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة مولود معمري تيزي وزو :كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص دراسات متوسطة و مغربية ، الأمن والتعاون،2014).
- 7- خالد معمري ، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة الحرب الباردة ، دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر (جامعة باتنة : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية و الدراسات الاستراتيجية 2007-2008).
- 8- خديجة بتقة ، السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية ، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة محمد خيضر بسكرة : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية وإستراتيجية، 2013 /2014)

- 9- زهير بوراس ، مروى جغلو ، تداعيات ازمة اللاجئين السوريين على الأمن الاوروبي ، رسالة ماستر غير منشورة (جامعة العربي التبسي ، تبسة : كلية الحقوق و العلوم السياسية قسم العلوم السياسية ، تخصص دراسات استراتيجية 2015-2016).
- 10- سليمة بن حسين ، الابعاد الأمنية للسياسة الأوروبية للجوار وتأثيراتها على منطقة جنوب غرب المتوسط، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر 3 : كلية العلوم السياسية والاعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص دراسات إفريقية 2013)
- 11- عزيز نوري، الواقع الأمني في منطقة المتوسط، دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة باتنة : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، فرع دراسات متوسطة ومغربية في التعاون الأمني 2011-2012).
- 12- قريب بلال، السياسة الأمنية للاتحاد الاوروبي من منظور اقطابه : التحديات والرهانات (جامعة الحاج لخضر باتنة : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، فرع دبلوماسية وعلاقات الدولية 2010-2011).
- 13- نجيب سويدي، ادارة سياسة الهجرة وعلاقتها بصناعة القرار المحلي : دراسة مقارنة بين الولايات المتحدة الامريكية كندا و فرنسا ، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة قاصدي مرباح ورقلة: كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، تخصص ادارة الجماعات المحلية والاقليمية ، 2014).

رابعاً-المجلات

- 1-حسين طلال مقلد ، " محددات السياسة الخارجية والامنية المشتركة "، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ، مجلد 25 ، العدد 01 ، سنة 2009.
- 2-سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته"، المجلة العربية للعلوم السياسية، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 19، 2008، ص 10.
- 3-صلاح الدين طلب فرج ، "حقوق (اللاجئين) في الشريعة الاسلامية والقانون الدولي " مجلة الجامعة الاسلامية ، الجلد 17 ، العدد 01 ، جانفي 2009 .
- 4-صليحة كبابي، "الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي والحديث" مجلة العلوم الانسانية، جامعة قسنطينة 3 ، كلية العلوم السياسية ، عدد 38 ، ديسمبر 2012 .

5- عبد النور بن عنتر، "تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 160، أبريل 2005.

6-مجدان محمد، "تحديات قيام سياسة خارجية موحدة و مؤثرة:سياسة اوروبا تجاه الصراع العربي الاسرائيلي نموذجاً"، مجلة الفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية العدد 11.

7-محمد مطاوع، "الاتحاد الاوروبي وقضايا الهجرة : الاشكاليات الكبرى و الاستراتيجيات والمستجدات" مجلة المستقبل العربي، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 431، جانفي 2015

خامسا-المواقع الإلكترونية

1-أزمة الهجرة تمزق تماسك الاتحاد الأوروبي و تشوه صورته، الرابط :

<https://paltoday.ps/ar/post/247203>

2-أحمد شوقي، أزمة اللاجئين السوريين إلى أوروبا، الرابط : file:///D:/Syrian-refugees-in-Europe.pdf

3-أحمد سعيد نوفل، الاتحاد الاوروبي في مطلع الالفية الثالثة : الواقع والتحديات، الرابط: file:///C:/Users/abbas/Downloads.pdf

4-الموسوعة السياسية، الأمن في العلاقات الدولية : من الرابط <http://politicalencyclopedia.org>

5-المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين : (www.unhcr.org.eg)
ايمان النمس، محددات الموقف الاوروبي من اللاجئين، الرابط :

<http://www.noonpost.org>

6-المفوضية الاوروبية، بيان صحفي، أزمة اللاجئين - المفوضية الأوروبية تتخذ مواقف عملية حازمة، الرابط :

file:///D:/eu_package_on_migration_ar.pdf

7- الجزيرة نت ، على الرابط:

<http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/8/27>

8- الجزيرة نت ، الرابط :

<http://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructure>

9- الجزيرة نت ، مواقف متباينة لدول أوروبا من اللاجئين ، الرابط :

<http://www.aljazeera.net/news/international/2015/8/3086>

10- الغارديان ، "حكومة فيكتور أوربان جلبت العار للمجر" الرابط :

http://www.bbc.com/arabic/inthepress/2015/09/150916_press_thursday

11- الرابط :

http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2013/07/130711_birth_rate_europe_goes_low

e_goes_low

12- الدول الأوروبية .. بين العنصرية والخوف ، الرابط :

<https://www.facebook.com/EuropeanCommission>

13- بعدٌ سياسيٌّ: تداعيات تصاعد الاهتمام بقضية اللاجئين السوريين ، الرابط :

<http://rawabetcenter.com/archives/12475>

14- سنان طالب عبد الشهيد ، " حقوق وواجبات الدولة المضيفة للاجئ الإنساني " ، الرابط:

<http://www.uokufa.edu.iq/journals/index.php/ghjec/article/view/1788/163>

15- شوقي مريم، التصور الأمني لمدرسة كوبنهاغن، المجلة الالكترونية للحوار المتمدن في:

<http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=396778&r>

16- عبدالعزيز صدوق، سيدي علي باكنا، محمد أوفيست ، بناء الاتحاد

الاوروبي..النشأة..التاريخ..المؤسسات ، الرابط :

<http://rachelcenter.ps/news.php?action=view&id=13154>

[/https://arabic.rt.com](https://arabic.rt.com)

17- روسيا اليوم ، الرابط :

18- رولان مرعب ، تداعيات الهجرة غير الشرعية على أوروبا وأبعادها ، العدد 98 - تشرين

الأول 2016 ، على الرابط :

<https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/>

19-جريدة الحياة ، على الرابط : <http://www.alhayat.com/Articles/12099958>

20-للحد من تدفق اللاجئين :دول الاتحاد الأوروبي تشكل قوة جديدة لحماية الحدود وسط عدد

من الانتقادات ، الرابط : <http://www.aidl.eu/ar/permalink/3065.html>

21-محمد سمير عياد ، السياسات الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل ، في الرابط :

<http://www.qiraatafrican.com/home/new/>

22-محمد محمود السيد ، التداعيات السياسية والأمنية لانتشار ظاهرة اللاجئين في دول

المنطقة الرابط

<http://youthmoth.com/post.php?pld=19#sthash.vJVg1VGr.dpuf>

23-محمد محمود السيد ، التداعيات السياسية والأمنية لانتشار ظاهرة اللاجئين في دول

المنطقة الرابط

<http://youthmoth.com/post.php?pld=19#sthash.vJVg1VGr.dpuf>

24-هاني سليمان ، السياسات الأوروبية تجاه اللاجئين: ثلاثية الأمن، الهوية، والقيم الانسانية

المركز العربي للبحوث والدراسات ، الرابط :

<http://www.acrseg.org/40345>

25-ياسمين أيمن محمد عبدالله ، السياسة الألمانية تجاه قضية اللاجئين ” دراسة حالة

اللاجئين السوريين " 2011 - 2016 ، المركز الديمقراطي العربي ، الرابط :

<http://democraticac.de>

المواقع الإلكترونية باللغة الأجنبية

1-K. Seray: “**Securitization of Migration in Europe: The Obstacle in front of European Values,**” TheJournal of Turkish Weekly, , available at:

<http://www.turkishweekly.net/op-ed/2714/securitization-ofmigration-in-europe-the-obstacle-in-front-of-european-values.htm>.

2-THE EU AND THE REFUGEE CRISIS :

<http://publications.europa.eu/webpub/com/factsheets/refugee-crisis/en/#what-is-the-eu-doing> ..

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
-	شكر وإهداء
أ	مقدمة
07	الفصل الأول: الاطار المفاهيمي و النظري للدراسة
08	المبحث الأول: الاطار النظري للأمن
08	المطلب الأول: الأمن والمفاهيم ذات الصلة

08	1- مفهوم الأمن
10	2- المفاهيم ذات الصلة
12	المطلب الثاني: المقاربة التقليدية للأمن
12	1- النظري الواقعية
13	2- النظرية الليبرالية
14	المطلب الثالث: المقاربة النظرية الحديثة للأمن
14	1- النظرية البنائية
15	2- مدرسة كوبنهاغن
18	المبحث الثاني: اللجوء والمفاهيم ذات الصلة
18	المطلب الأول: مفهوم اللجوء والمفاهيم ذات الصلة
18	1- تعريف اللجوء
19	2- المفاهيم ذات الصلة
20	المطلب الثاني: اللجوء وأسبابه في المواثيق الدولية
23	الفصل الثاني: توجهات السياسة الأمنية الأوروبية ازاء اللاجئين
24	المبحث الأول: السياسة الأمنية الأوروبية المشتركة
24	المطلب الأول: خفية وأهداف السياسة الأمنية الأوروبية المشتركة
28	المطلب الثاني: الآليات التنظيمية للسياسة الأمنية الأوروبية المشتركة
32	المبحث الثاني: أمنة اللجوء في الخطاب الأمني الأوروبي
32	المطلب الأول: أبعاد السياسة الأمنية الأوروبية تجاه اللاجئين
34	المطلب الثاني: الاستراتيجية الأوروبية لمواجهة أزمة اللاجئين
36	المطلب الثالث: اللاجئين كتهديد في السياسة الأمنية الأوروبية
38	المبحث الثالث: مواقف الدول الأوروبية من أزمة اللاجئين
38	المطلب الأول: محددات تعامل الدول الأوروبية مع أزمة اللاجئين
40	المطلب الثاني: سياسة الاستقبال والتعامل مع أزمة اللاجئين

41	المطلب الثالث: سياسة رفض استقبال اللاجئين
43	الفصل الثالث: تقييم السياسة الأمنية الأوروبية ازاء اللاجئين
44	المبحث الأول: انعكاسات السياسة الأمنية الأوروبية تجاه اللاجئين
44	المطلب الأول: الآثار السياسية والقانونية للسياسة الأمنية الأوروبية تجاه اللاجئين
48	المطلب الثاني: الارهاب الدولي و السياسة الأمنية الأوروبية تجاه اللاجئين
51	المبحث الثاني: الانعكاسات الاقتصادية و الاجتماعية للسياسة الأمنية الأوروبية تجاه اللاجئين
51	المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للسياسة الأمنية الأوروبية تجاه اللاجئين
54	المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية للسياسة الأمنية الأوروبية تجاه اللاجئين
56	المطلب الثالث: الآثار الثقافية للسياسة الأمنية الأوروبية تجاه اللاجئين
58	الخاتمة
60	قائمة المراجع
67	فهرس المحتويات